الأمم المتحدة

A/60/PV.59

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٥٩**

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة باهيمو كا (كينيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**البند ١٥ من جدول الأعمال** (تابع)

**القضية الفلسطينية**

**تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/60/35)**

**تقرير الأمين العام (A/60/539)**

**مشاريع القرارات (A/60/L.28، A/60/L.29، A/60/L.30، A/60/L.31)**

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إننا نتفق مع بيان مجلس الأمن الصادر في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر A/60/539، الفقرة ٣) على أن الحالة في الشرق الوسط، بما فيها قضية فلسطين، لا تزال من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد ظلت باكستان تدعم باستمرار جميع الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية في جميع جوانبها. وظل العالم بأسره يؤيد الرؤية المتمثلة في قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويجب علينا جميعا أن نعمل على تحقيق تلك الرؤية. وتتطلع باكستان بشغف إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء، تحقق مسعى الشعب الفلسطيني الذي استمر طوال عقود إلى ممارسة حقه في تقرير المصير.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أنه في الفترة قيد النظر، رغم أعمال العنف المتقطعة، حدث عدد من التطورات الإيجابية. وهي تشمل وقف إطلاق النار، والاتفاق على إنهاء العنف، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الكبح للأنشطة العسكرية الإسرائيلية وانخفاض في عدد القتلى والجرحى مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية؛ وانسحاب كل القوات الإسرائيلية من قطاع غزة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وإحالة السيطرة على خمس مدن في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية؛ وزيادة التنسيق بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية منذ مؤتمر قمة شرم الشيخ؛ والاتفاق مؤخرا بين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-62231 (A)

إسرائيل والسلطة الفلسطينية على فتح حدود قطاع غزة، مما يتيح حرية أكثر في تحرك الفلسطينيين؛ وإطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين. والديناميات الانتخابية في إسرائيل وغزة والضفة الغربية قد تحدث أيضا زخما إيجابيا.

ومع ذلك لا نستطيع أن نتجاهل التحديات المقبلة: استمرار القيود على الشعب الفلسطيني واستمرار معاناته؛ ومواصلة بناء الجدار العازل؛ واستمرار أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية؛ وأحداث العنف، التي ما زالت تقع للأسف.

والأمر المهم، في هذه المرحلة، هو أن كلا الطرفين يبديان التزاما واضحا بتنفيذ مزيد من التدابير المحددة في خريطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية، بما في ذلك الانسحاب من الضفة الغربية مما يؤدي إلى إنشاء الدولة الفلسطينية. وبعد ذلك، سيتعين أيضا حل ما تسمى بقضايا المركز النهائي – وخاصة القدس واللاجئين – وفقا لخريطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبينما يواصل الطرفان تنفيذ خريطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة – ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) – سيتعين عليهما أيضا اتخاذ تدابير أخرى عاجلة: أولا، ضمان سلامة ورفاه جميع المدنيين على كلا الجانبين والوقف الكامل لجميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات العسكرية، وأعمال التدمير والإرهاب؛ وثانيا، تجميد ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية التوسعية، وإزالة كل المراكز الاستيطانية الخارجية غير القانونية وإنهاء أي تشييد إضافي للسياج الأمني في الضفة الغربية، الذي ينتهك حرمة الأرض الفلسطينية؛ وثالثا، مواصلة تطوير العملية السياسية في الأراضي الفلسطينية وإصلاح وتعزيز المؤسسات الفلسطينية؛ ورابعا، تقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

وبالطبع سيظل الدعم السياسي من المجتمع الدولي لعملية السلام أمرا حاسما. وفي الوقت نفسه هناك حاجة ملحّة إلى التعمير الاقتصادي وإعادة التأهيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونعرب عن ترحيبنا بتعهد مؤتمر قمة الثمانية المعقود في غلينيغلز بمبلغ ٣ بلايين دولار في شكل معونة للسلطة الفلسطينية. وذلك المثال ينبغي أن يحتذى من المجتمع الدولي بأسره لمساعدة السلطة الفلسطينية على التغلب على سلسلة المشاكل الواسعة التي تواجه الشعب الفلسطيني، وخاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه على توصيات الممثل الخاص للمجموعة الرباعية، السيد ولفنسن، ولا سيما التوصيات بمساعدة السلطة الفلسطينية على التغلب على أزمتها المالية وتحقيق الاستقرار المالي، فضلا عن التوصيات بتنفيذ برامج اقتصادية سريعة الأثر.

لعقود عديدة ظل إنكار حقوق الشعب الفلسطيني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي واحتلال الأراضي الفلسطينية يشعُّ ليحدث مناخا من الغضب وانعدام الأمن والمواجهة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وحل القضية الفلسطينية من شأنه أن يحدث تأثيرا إيجابيا بحجم مماثل في المنطقة، وأن يعزز إمكانيات حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تعصف بالمنطقة والدفع بأهداف السلم والأمن الدوليين إلى الأمام.

**السيد إديكانيي** (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد نيجيريا، أود أن أعرب عن تقديرنا لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/60/35)، وأن أثني على مكتبها، برئاسة السنغال، على الجهود المبذولة في الوفاء بولايتها. وما من شك في أن جهود اللجنة ساعدت على تسليط نور كشّاف ضروري جدا على محنة الشعب الفلسطيني الذي تمثّل مسألة

إعادة تأهيله، بإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، لبّ أزمة الشرق الأوسط. وترى نيجيريا أنه ما لم تواجه القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، لن تسفر مساعي المجتمع الدولي الحميدة عن شيء.

ويقتضي إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية من كلا طرفي الصراع التزاما صادقا بالتخلي عن استخدام العنف في السعي إلى تحقيق أهدافهما. وذلك هو السبيل الوحيد لتهيئة مناخ موات لتوفر الثقة والائتمان. ويتطلب أيضا من الجانبين الشجاعة لكبح العناصر التي تخاف من المستقبل بسبب التجارب الماضية. ولا يمكن طرد أشباح الماضي إلا عندما تُزرع بذور الأمل في المستقبل. وترى نيجيريا أن الوقت قد حان الآن لغرس هذه البذور. ولذلك فإننا نحيّي الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية كليهما على جهودهما في هذا الصدد.

وسيكون الالتزام بالحوار السلمي واحترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها نتيجة لذلك الحوار متسقا مع مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة. وسيتسق ذلك أيضا مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، من بين قرارات أخرى. ولذلك تدعو نيجيريا على الاستعجال في استئناف المفاوضات في إطار المجموعة الرباعية، للبناء على قوة الدفع التي أحدثتها التطورات الأخيرة في المنطقة.

وترحب نيجيريا بسحب القوات والمستوطنات الإسرائيلية مؤخرا من غزة وتشيد باتفاق رفح بشأن الحدود لتيسير حركة الفلسطينيين. وعلى نحو ما أعلن الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، في رسالته التي وجّهها بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.290)،

”إن إزالة المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة وأجزاء من شمال غربي الضفة الغربية، بما في ذلك سحب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وافتتاح رئيس السلطة الفلسطينية لمعبر رفح الحدودي، علامات تبعث الأمل في السلام. وينبغي لهذه الإجراءات المحددة أن تحفز الطرفين، على وجه الخصوص، والمجتمع الدولي عموما، تجاه إيجاد حل نهائي يحقق السلام في المنطقة كلها“.

وقد أكد القادة في مؤتمر قمة شرم الشيخ المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٥ من جديد رؤيتهم والتزامهم وأحدثوا قوة دفع يجب علينا ألا ندعها تضعف أو تفشل.

وفيما يتعلق بمرتفعات الجولان السورية، تدعو نيجيريا الطرفين إلى التحلي بالمرونة واستئناف مفاوضات السلام بموجب مبدأ الأرض مقابل السلام الذي نرى أنه يضمن السلام والأمن اللذين تشتد الحاجة إليهما في المنطقة. ونحن نرى أن القرارات ٣١/٥٦ و ٣٢/٥٦ و ١١١/٥٧ و ١٢٨/٥٧، بشأن القدس والجولان السوري، وكذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، من بين قرارات أخرى، توفر إطارا قيّما لهذا السلام. ومن شأن تنفيذها أن يساعد على معالجة الشواغل الأمنية التي حالت دون التوصل إلى حل. وهذا الاتجاه في العمل سيعزز فرص التوصل إلى سلام عادل وشامل ويهيئ مناخا تتوفر فيه الثقة من أجل التنمية التي تمس الحاجة إليها في المنطقة. ونحن نثق بأن المجتمع الدولي سيواصل العمل مع الطرفين في البحث عن السلام.

وتود نيجيريا، في هذا الصدد، أن تعرب عن تقديرها لجيمس ولفنسن، المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية لفك الارتباط في غزة، على مثابرته والتزامه، وللسيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص الجديد للأمم المتحدة لعملية السلام في

الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى جبهة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وفريقه، على عملهم الذي لا يعرف الكلل. وتستحق جهودهم الدعم الثابت من المجتمع الدولي عموما وطرفي النزاع على وجه الخصوص.

أخيرا، يجدر أيضا الثناء على الجهود الباسلة التي يبذلها مسؤولو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، اللتين استثمرتا عبر السنين وقتهما وطاقاتهما في قضية السلام والأمن في المنطقة. وينبغي للنموذج الذي قدمتاه والتزامهما أن يحدثا استجابة متناسبة من المجتمع الدولي لتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة يمكن أن تعيش فيها كل شعوبها في سلام ووئام.

**السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب، بالنيابة عن وفد جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، عن تقديرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على العمل الذي اضطلعت به بهدف تشجيع التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية.

لقد ظل المجتمع الدولي، خلال عقود عديدة، يدعو مرارا وتكرارا إلى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية.

وللأسف لم تحرز، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت، سوى نتائج ملموسة قليلة. وكما يبيّن التقرير الوارد في الوثيقة A/60/35، فان مستوى أعمال العنف مستمر بلا هوادة، مما يسبب معاناة كبيرة لشعوب المنطقة ويودي بحياتها، ولا سيما الشعب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، نناشد الأطراف المعنية أن توقف أعمال العنف وجميع الأعمال التي يمكن أن تزيد التوترات والمجابهة. ويلزم أن يمارس كلا الجانبين أقصى درجات ضبط النفس وأن يستأنفا المفاوضات بوصفها شرطا مسبقا يفضي إلى تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، فضلا عن القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وهذا العام، بالرغم من أن الحالة ما زالت صعبة ومعقدة، شهدنا إحراز بعض التقدم، بما في ذلك فك الارتباط الإسرائيلي في قطاع غزة والانسحاب من أربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية. ونرى أنه ينبغي تشجيع اتخاذ المزيد من تلك الخطوات. ولكن سيكون من غير المرجح إحراز المزيد من التقدم إذا لم يتم التخلي عن المساعي الرامية إلى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والى استكمال تشييد الجدار على الأرض الفلسطينية – وهما أمران مخالفان للقانون الدولي وللعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن أحكام خريطة الطريق.

ومن غير المرجح تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ما لم تتم تسوية المسألة الفلسطينية بطريقة عادلة ومعقولة. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤكد من جديد على دعمها الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إنشاء دولته الفلسطينية المستقلة. وبالتالي نناشد الأطراف المعنية المشاركة في حوار جدي، وتسوية صراعها وتحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

إن شعوب الشرق الأوسط، وخاصة الشعب الفلسطيني، عانت طويلا. وشأنها شأن الشعوب الأخرى في جميع أرجاء العالم، تستحق هذه الشعوب الحق في أن تعيش في سلام. ومن واجب المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لمساعدة الأطراف المعنية في تسوية مشاكلها بالوسائل السلمية وبأسرع طريقة ممكنة. ونؤمن بأنه يمكن تسوية

القضية الفلسطينية، من خلال الحوار الجدي والصادق بين الأطراف المعنية.

**السيدة دايفيس** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد هذا البيان أوكرانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا.

رحب الاتحاد الأوروبي بالاختتام الناجح لفك الارتباط الإسرائيلي في غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية بوصفه خطوة هامة صوب تنفيذ خريطة الطريق. وأثنى الاتحاد على الخطوات الايجابية التي اتخذها كلا الطرفين، ولكنه أكد على انه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى أن يتخذ كلا الطرفين إجراء جديدا بالتوازي بغية الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق والالتزامات التي قطعت في شرم الشيخ.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتفاق التنقل والعبور الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وهاتان المسألتان أساسيتان لتحسين الحالة الإنسانية في غزة وجوهريتان لتشجيع التنمية الاقتصادية السلمية. والاتفاق يعني تحقيق اختراق رئيسي. وتتمثل الأولوية الآن في ضمان أن تترجم الالتزامات التي قطعت في الاتفاق إلى واقع. والاتحاد الأوروبي على استعداد للاضطلاع بدور الطرف الثالث الذي تم اقتراحه في الاتفاق. وسيقوم الاتحاد برصد عمليات معبر رفح الحدودي وتقديم المساعدة لتعزيز القدرات الفلسطينية على إدارة الحدود. ويمضي الاتحاد الأوروبي قدما ببناء القدرات الضرورية من خلال تقديم التدريب والمعدات والمساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالانتخابات المتعددة الأحزاب للمجلس التشريعي الفلسطيني المتوخى إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن حرية الانتخابات ونزاهتها تشكلان خطوة لا غنى عنها في عملية توطيد المؤسسات الديمقراطية. ويناشد الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية أن تتمسك بجميع أحكام القانون الانتخابي. ويناشد مجلس أوروبا إسرائيل التعاون التام مع السلطة الفلسطينية في تيسير التحضير للانتخابات وإجرائها.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب ببيانات السلطة الفلسطينية التي تدين أعمال العنف، وتحث الجماعات الفلسطينية التي تورطت في الإرهابي على أن تتخلى عن ذلك المسار وأن تنخرط في العملية الديمقراطية. وفي نهاية المطاف، ينبغي للذين يريدون أن يشاركوا في العملية السياسية ألا ينخرطوا في الأنشطة العسكرية، إذ أن هناك تناقضا أساسيا بين تلك الأنشطة وبناء دولة ديمقراطية.

والاتحاد الأوروبي مستعد لمساعدة السلطة الفلسطينية ماليا وتقنيا وسياسيا في إجراء الانتخابات، بالتنسيق مع الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي، بغية ضمان إجراء العملية الانتخابية وفقا للمبادئ الدولية للانتخابات الديمقراطية الحقيقية. وتحقيقا لتلك الغاية، فان الاتحاد الأوروبي على استعداد لإيفاد بعثة للمراقبة.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق حيال الأعمال التي يمكن أن تعرض للخطر التوصل إلى اتفاق للوضع النهائي.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالحل القائم على وجود دولتين على النحو الذي حدد في خريطة الطريق وتم الاتفاق عليه بين الأطراف، مما ينجم عنه إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومتاخمة وذات سيادة ومستقلة توجد جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل التي تعيش داخل حدود معترف بها وآمنة.

**الرئيس** بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال.

أود أن أبلغ الأعضاء بأنه سييت في مشاريع القرارات A/60/L.28 وA/60/l.29 و A/60/L.30 و A/60/l.31، مباشرة بعد المناقشة بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال، ''الحالة في الشرق الأوسط''.

**البند ١٤ من جدول الأعمال**

**الحالة في الشرق الأوسط**

**تقريرا الأمين العام (A/60/258 وA/60/539)**

**مشروعا القرارين (A/60/L.32 وA/60/L.33)**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر كي يتولى عرض مشروعي القرارين A/60/L.32 و A/60/L.33.

**السيد عادل** (مصر): نلتقي اليوم لمناقشة قضية الشرق الأوسط – تلك المنطقة الساخنة من العالم التي ظلت في حالة من الصراع والتوتر منذ عقود طويلة بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وأدى ذلك الاحتلال إلى زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في جميع أرجاء العالم. وقد حان الوقت لنتعامل مع تلك المشكلة بأكبر قدر من الجدّية، متسلحين بالقيم والمبادئ التي أعاد قادتنا تأكيدها مؤخرا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عُقد في الذكرى السنوية الستين لمنظمة الأمم المتحدة، (القرار ١/٦٠)، وينبغي أن نفعل ذلك بتصميم واضح على إحلال سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه. فذلك هو الطريق الوحيد لخلق عالم آمن لجميع الشعوب، وهو ما نرى أن تحقيقه يستوجب إيلاء الأولوية القصوى لتحقيق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي – الإسرائيلي.

في كل سنة تناقش الجمعية البند المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''، وتعتمد قرارين على قدر كبير من الأهمية. الأول يتعلق بمدينة القدس، تلك المدينة التي أكدت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعاقبة، منذ اعتماد القرار ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧، على ضرورة الحفاظ على وضعيتها الخاصة، وعلى عدم مشروعية الإجراءات التي قامت بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتغيير تلك الوضعية قبل الوصول لمفاوضات المركز النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. أما القرار الثاني، فيأتي تأكيدا لإرادة المجتمع الدولي وتصميمه على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان، وعلى التعامل مع استمرار مخالفة إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، إلى أن يتحقق انسحاب إسرائيل من الجولان السوري، بما يؤدي إلى استئناف المفاوضات السياسية في أقرب وقت والتوصل إلى تسوية عادلة ونهائية للصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أكدت مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي العربي في إطار التنفيذ الأمين لمبدأ الأرض مقابل السلام ولقواعد الشرعية الدولية. وقامت المبادرة العربية على أساس أن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ سيفتح الباب أمام قيام علاقات طبيعية بينها وبين جميع الدول العربية حتى تعيش منطقة الشرق الأوسط بكاملها في أمن وسلام.

ورغم الجهود الكبيرة التي تقوم بها القيادة المصرية لدفع عملية السلام نحو تنفيذ هذه المبادرة، ما زال رفض إسرائيل لها وإصرارها على العمل من خلال خطوات أحادية

الجانب، يشكل العائق الرئيسي الذي يتعين على المجتمع الدولي التعامل معه في المرحلة القادمة.

ونحن نتطلع إلى انخراط أكثر جديّة من جانب القوى الرئيسية في المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة، في دفع عملية السلام إلى الأمام وبدء مفاوضات سلام جادة بين كافة الأطراف وتحقيق الانسحاب الكامل من كافة الأراضي المحتلة. وقد وفّر الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة وبعض المستوطنات في الضفة الغربية مثالا واضحا على أنه إذا توافرت النية السياسية أمكن البناء عليها لتنفيذ الالتزامات المتكاملة وأولها الانسحاب الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن هنا فإن الحاجة تقتضي أن تكثف المجموعة الرباعية جهودها لضمان استكمال إسرائيل تنفيذ التزاماتها الواردة في خريطة الطريق. كما يتعين على إسرائيل أن تتوقف عن السياسات والممارسات الضارة بعملية السلام، وأن تبدي حُسن النوايا، وتشرع في عدد من الإجراءات التي تعزز من بناء الثقة مع الطرف الفلسطيني في أطر زمنية محددة تبني على المناخ المواتي الذي تولد من خلال المبادرة العربية والانسحاب الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، يتسم المساران السوري واللبناني بأهمية خاصة، لأن إنهاء احتلال الأراضي العربية يجب أن يكون شاملا وكاملا من كافة الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية. ويتطلب التوصل إلى سلام عادل وشامل الدخول في مفاوضات مباشرة حوله. ويجب على إسرائيل أن تتخلى عن موقفها الرافض لهذه المفاوضات وأن تتحلى بالشجاعة اللازمة بغية التوصل إلى اتفاقيات نهائية تضع حدا للوضع الحالي الذي لا يخدم أيا من الأطراف على المديين القصير والبعيد.

أود أن أعرض على الجمعية العامة اليوم مشروعي القرارين المقدمين في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''، وهما: مشروع القرار الخاص بالقدس A/60/L.33، ومشروع القرار المعنون ''الجولان السوري'' A/60/L.32.

وفي هذا الإطار، أود الإشارة إلى أنه منذ صدور مشروعي القرارين، أضافت جنوب أفريقيا والعراق وغينيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والكويت وكينيا وناميبيا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/60/L.33؛ كما أضافت جنوب أفريقيا والعراق وغينيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والكويت وكينيا وناميبيا أسماءها إلى مقدمي مشروع القرار A/60/L.32.

يؤكد مشروع قرار القدس على مرجعيات قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع المركز الخاص لمدينة القدس، والتي أكدت على إلغاء وبطلان كافة التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل – سلطة الاحتلال – بهدف تغيير طابع ومركز مدينة القدس. كما يؤكد المشروع، الذي يتضمن تأكيدا على فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن أي حل شامل وعادل لقضية مدينة القدس ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والاعتقاد لسكان المدينة.

أما مشروع القرار المعنون ''الجولان السوري'' فهو يعيد التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، ويعرب عن القلق إزاء استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذ ما به من أحكام. كما يؤكد انطباق اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، على الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ويطالب مرة أخرى إسرائيل، بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، واستئناف المباحثات على المسارين

السوري واللبناني، واحترام تعهداتها التي تم التوصل إليها خلال المحادثات السابقة.

ختاما، لقد آن الأوان لأن ينظر المجتمع الدولي إلى الشرق الأوسط نظرة شاملة، فشعوب المنطقة تتطلع إلى السلام الدائم والاستقرار والتنمية. ولا مجال لتحقيق ذلك إلا من خلال إرادة دولية جماعية، قادرة على الدفع نحو استئناف المفاوضات المباشرة، استنادا إلى مقررات الشرعية الدولية، وأسس التسوية التي أقرتها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، والمنهج العملي الذي رسمته خريطة الطريق.

**السيد دافيس** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذه الرسالة بلغاريا، ورومانيا، وتركيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وأيسلندا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالحل القائم على أساس دولتين، على النحو المحدد في خريطة الطريق والمتفق عليه بين الطرفين، والذي سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار، ومتاخمة، وذات سيادة، ومستقلة، تتعايش في سلم مع إسرائيل، وتعيش داخل حدود معترف بها وآمنة.

ورحب الاتحاد الأوروبي بالاختتام الناجح للانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية كخطوة هامة نحو تنفيذ خريطة الطريق. وأشاد بالخطوات الإيجابية التي اتخذها الجانبان كلاهما، ولكنه أكد على أنه ما زال يتعين عمل الكثير.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ”باتفاق إمكانية التنقل والوصول“ المبرم بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتلك مسائل أساسية لتحسين الحالة الإنسانية في غزة وجوهرية لتعزيز التنمية الاقتصادية السلمية. ويدل هذا الاتفاق على حدوث طفرة رئيسية. وتتمثل الأولوية الآن في كفالة ترجمة الالتزامات التي تم الدخول فيها إلى واقع ملموس.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالانتخابات المتعددة الأحزاب للمجلس التشريعي الفلسطيني المتوخي إجراؤها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن إجراء انتخابات حرة نزيهة خطوة لا غنى عنها في عملية تعزيز المؤسسات الديمقراطية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة السلطة الفلسطينية ماليا، وتقنيا، وسياسيا، في الانتخابات، بالاتصال مع أعضاء آخرين في المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي، لكفالة إجراء العملية الانتخابية وفقا للمبادئ الدولية للانتخابات الديمقراطية الحقيقية. والاتحاد الأوروبي من أجل بلوغ هذه الغاية على استعداد لإرسال بعثة للمراقبة. ويحث الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية على التقييد بكل أحكام القانون الانتخابي. ويحث المجلس إسرائيل على التعاون التام مع السلطة الفلسطينية في تيسير التحضير للانتخابات وإجرائها.

وأخيرا، سيعمل الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والمجتمع الدولي للإسهام في تحقيق مطامح الشعب الفلسطيني، والتوصل إلى حل يقوم على أساس دولتين، في الوقت الذي تعيش فيه إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلم وداخل حدود مأمونة ومعترف بها. ونود أن نؤكد على أن الجانبين يمكنهما أن يعتمدا على دعم الاتحاد الأوروبي غير المنقوص في السير على الطريق نحو التسوية الدائمة والسلمية والعادلة للصراع. ونحن مقتنعون بأن ذلك الهدف يمكن أن يتحقق للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ونحن كذلك مقتنعون بأنه سيسهم في تحقيق السلم في المنطقة.

**السيد محمد راضي** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف أن منطقة الشرق الأوسط ما برحت تعاني من الآثار المدمرة للحرب والصراع والاحتلال الأجنبي. والواقع أن الحالة في المنطقة تمر الآن بمفترق طرق حساس. ولا تزال مسالة الصراع الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي هي لب التوترات الإقليمية وشواغل السلم والأمن في الشرق الأوسط.

وقد تعقدت الحالة في المنطقة نتيجة للتطورات الحاصلة في العراق والتهديدات الوخيمة التي يشكلها الإرهابيون، كما لمسنا مؤخرا في الأردن. كما أن استمرار امتلاك إسرائيل ترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل – بما فيها الأسلحة النووية – يشكل بعداً خطيراً آخر لعدم الاستقرار في المنطقة، ويهدد مستقبل جميع شعوبها. ولهذا يجب السعي بجدية لتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وتتطلب الحالة الراهنة والواقع المؤلم السائدان في المنطقة مزيدا من الاهتمام والدعم من المجتمع الدولي، لمساعدة البلدان في المنطقة على متابعة شتى المبادرات الرامية إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار. وقد أعلنت مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بجلاء أن السلم خيار استراتيجي لا غنى عنه. وهي دليل على التزام الدول العربية بإقامة سلام مع إسرائيل على أساس من العدالة واستعادة الحقوق، وعلاقات حسن الجوار، بدلا من استمرار العدوان أو انتهاك السيادة الوطنية. وما زال حل الصراع العربي الإسرائيلي يتوقف على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية المحتلة.

ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية، في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية، أن يضاعف جهوده واشتراكه بغية تنفيذ خريطة الطريق وتهيئة بيئة تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تكون القدس الشرقية عاصمتها. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا وأن نسعى قدر المستطاع لكفالة المحافظة على الزخم الحالي نحو السلام. ويلزم على إسرائيل وفلسطين على حد سواء تنفيذ خريطة الطريق، ويلزم بالمثل على المجموعة الرباعية كفالة أن يتحقق ذلك الهدف دون إبطاء. ونحن نؤيد الشعب الفلسطيني في كفاحه في سبيل تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة على ترابه الوطني وعلى أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، وتفاهمات شرم الشيخ.

ويأمل وفدي أن تكون انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ معلماً آخر في جهود الفلسطينيين لوضع حياتهم السياسية مرة أخرى على الطريق السليم. ومن شأن النتيجة الناجحة للانتخابات أن تمكن القيادة الفلسطينية من المضي بعملية السلام إلى الأمام. ومن ثم فإن من مصلحة الدولة القائمة بالإدارة أن تضع كل التدابير اللازمة وتنفذها لضمان بلوغ ذلك الهدف، بما في ذلك عن طريق إزالة القيود المفروضة في الأرض الفلسطينية المحتلة، للسماح لجميع الناخبين الفلسطينيين، بمن فيهم المقيمون في القدس الشرقية، بالاشتراك في الانتخابات. ومن مسؤولية المجتمع الدولي أن يساعد السلطة الفلسطينية، كما فعل في الماضي، في إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويمثل انعدام التقدم على الجبهة الإسرائيلية – السورية مصدر قلق كبير لنا جميعاً. وما زال احتلال إسرائيل للجولان السوري طيلة ما يزيد على ٣٧ سنة يشكل انتهاكا خطيراً للقانون الدولي، ودليلا على عدم احترام مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وتنصلاً من قرارات المشروعية الدولية وعملية السلام التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١.

وإن المفاوضات المباشرة بين الطرفين شيء لا غنى عنه في السعي إلى تسوية نهائية للصراع. وينبغي أن تكون المفاوضات دون شروط، وأن تقوم على أساس أحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ومن المؤسف أن إسرائيل رفضت، في مناسبات عديدة، العروض الجادة التي قدمتها سوريا لاستئناف المفاوضات. وما زال وفدي يأمل أن ترد إسرائيل بالإيجاب على العرض المقدم من سوريا في هذا الصدد. وما برحنا نؤمن إيمانا راسخاً بأن السلم بين الطرفين لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق انسحاب إسرائيل التام من الجولان السوري المحتل.

ويرحب وفدي بقرار الجمهورية العربية السورية بالسماح للجنة التحقيق المستقلة الدولية التابعة للأمم المتحدة بالتحقيق مع كبار المسؤولين فيها بشأن اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني الأسبق. وقد أدنا بقوة عملية الاغتيال، ونكرر الآن نداءنا لتقديم مرتكبي ذلك العمل المقيت إلى المحاكمة. ونحن واثقون من أن سوريا ستتعاون تعاوناً تاماً مع اللجنة، على النحو الذي أبدته، وأنها ستسعى إلى حل هذه المسألة بطريقة دبلوماسية، وأنها ستتجنب الظروف التي يمكن أن تزعزع الاستقرار في كل من سوريا ولبنان. ونحن واثقون أيضا أن اللجنة ستنهض بأعمالها على سبيل الاستعجال وبأقصى قدر من الحياد، وستمضي مباشرة إلى التحقيق في كل الجوانب ذات الصلة وستستجوب كل المعنيين. ونحن، بالنظر إلى علاقات ماليزيا الممتازة مع لبنان وسورية على حد سواء، وبالنظر إلى إيماننا بالمنظمة، تواقون إلى معرفة الحقيقة، ونتطلع إلى الإقفال الودي لهذه المسألة بأسرع ما يمكن. ونحث كل الأطراف على أن تمكن لجنة التحقيق المستقلة الدولية التابعة للأمم المتحدة من الاضطلاع بأعمالها وفقا لولايتها واختصاصاتها.

وللحالة في العراق آثارها الخطيرة على السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وتكتسي استعادة السلم والأمن على سبيل الاستعجال في العراق أهمية حاسمة. ومن حق القيادة العراقية – بل ومن واجبها – أن تحافظ على القانون والنظام في كل أراضيها، بغية تحقيق الاستقرار السياسي المنشود واستعادة الأحوال الطبيعية في العراق.

ويجب أن يكون الأمن في العراق من مسؤولية العراق المستقل ذي السيادة وحده. وثمة حاجة في هذا الصدد إلى اتباع نهج شامل، يتضمن الأمن، والحكم، والتنشيط الاقتصادي، والعدل، وحكم القانون، من أجل نيل الاستقلال الحقيقي وتحقيق الديمقراطية والسلم والأمن. ونأمل أن يكون بوسع حكومة العراق الجديدة، التي ستشكل عقب الانتخابات التي ستجرى في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أن تخط أفضل سبيل للعراق وشعبه. والحاجة ماسة أيضا إلى أن تضاعف قيادة العراق جهودها – رغم صعوبتها – لكي تسيطر على كل مرتكبي أعمال العنف في أراضي البلد، سواء كانوا عراقيين أو غير عراقيين على أساس القانون الوطني والقانون الدولي المطبقين.

وتتوفر للأمم المتحدة أفضل الإمكانات لمساعدة العراق في عمليته السياسية، فضلا عن تهيئة الأحوال المناسبة لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة في بناء السلام وإعادة التعمير في العراق. وإذا نجح المجتمع الدولي بصورة جماعية في مساعدة العراق على أن يتولى زمام الأمور، سننجح في الوقت ذاته في إنهاء الانقسامات المريرة الناشئة عن الأعمال السابقة المتصلة بهذه المسألة. لقد تم كسب الحرب، ولكن علينا أن نتأكد من أن بوسعنا أن نكسب السلام. ولنعمل معاً لكفالة ألا نخيب آمال الشعب العراقي.

ويجب أن نتحرك إلى الأمام وأن ننظر إلى الشرق الأوسط بطريقة شاملة. إن شعوب المنطقة تستحق السلام الدائم والاستقرار والتنمية، ويجب علينا نحن الدول الأعضاء في المنظمة أن نواصل تقديم دعمنا. ويمكن أن يتحقق ذلك

بمتابعة الرؤية الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي يقوم على أساس قرارات المشروعية الدولية، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق.

وثمة بارقة أمل الآن. ويجب علينا أن نعمل مجتمعين لكي نحول تلك البارقة إلى ضوء ساطع وضاء للسلام، والحرية، والكرامة لكل الشعوب المتضررة في المنطقة. ونطلب إلى أولئك الذين لديهم أكبر نفوذ أن يسعوا جاهدين لإقامة السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط. ونحث إسرائيل على أن تعمل بما يحقق خير مصلحتها، وذلك بأن تتجاوز في نظرها احتياجاتها الأمنية المباشرة — على ما لها من أهمية — وأن تبدأ الدخول بجدية مع جيرانها العرب في حوار جاد وهادف من أجل التوصل في موعد مبكر إلى سلام شامل.

**السيد منصور** (فلسطين): يتفق المجتمع الدولي على أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وأن لها أثراً مباشراً وقوياً على الوضع في الشرق الأوسط برمته. والواقع أن الحل العادل لقضية فلسطين هو بمثابة المفتاح لتحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة. ومع ذلك، فإن الوضع في الشرق الأوسط له جوانب هامة أخرى وهي موضع القلق البالغ للمجتمع الدولي.

في كلمتنا أمس تحت البند المعنون ''قضية فلسطين'' التي أدلى بها وزيرنا للشؤون الخارجية الفلسطينية، تم إبراز بعض هذه المسائل. ولهذا فإنني لن أكرر النقاط التي تم سردها بالفعل.

أود اليوم أن أبرز جوانب معينة تتعلق بقضية فلسطين. ففي كلمتنا بالأمس تحدثنا عن الآثار الجسيمة للسياسات والممارسات غير المشروعة لإسرائيل، وخاصة تلك الهادفة إلى سلب المزيد من الأراضي الفلسطينية واستيطانها، وذلك من خلال البناء غير الشرعي للجدار وتوسيعها لشبكة المستوطنات الاستعمارية غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. ففي الوقت الذي تستمر هذه السياسيات والتدابير غير الشرعية في إلحاق الضرر بشعب فلسطين وبأرضه، تستمر هذه المخططات الإسرائيلية التوسعية في إحداث آثار مدمرة في القدس الشرقية التي هي قلب القضية الفلسطينية، وفي الوقت ذاته لها أهمية مركزية للمنطقة العربية وللعالمين الإسلامي والمسيحي بشكل عام.

ومن ثم، فإن التوصل إلى حل معقول لمسألة القدس بناء على الشرعية الدولية هو شرط أساسي لحل قضية فلسطين برمتها وشرط أيضا لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بشكل كامل.

وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة والدعوات المتكررة للمجتمع الدولي، فإن قوة الاحتلال تقوم بحملة من الاستيطان المحموم في القدس الشرقية. فمنذ عام ١٩٦٧ تهدف إسرائيل على نحو منتظم إلى تغيير الوضع القانوني والتركيبة والطابع الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة، وذلك من خلال تنفيذها لسياسة شاملة ومتكاملة تهدف إلى خلق اصطناعي لأغلبية يهودية في المدينة عن طريق مصادرة الأراضي، وتكثيف بناء المستوطنات، ونقل المستوطنين إلى المدينة، وآخرها القيام ببنائها للجدار. وهذه السياسة بدورها ترمي إلى تقليص الوجود الفلسطيني في القدس بجعل حياتهم أكثر ضراوة بجميع الوسائل وفي قطاعات الحياة كافة.

ومن شأن هذه التدابير الخطيرة في جوهرها، التي تقوم بها قوة الاحتلال، أن تعزل مدينة القدس بشكل فعال عن الضفة الغربية وذلك بتطويق القدس الشرقية بمستوطناتها غير الشرعية وجدارها غير القانوني، مهددة بذلك إمكانية التواصل الجغرافي بين المدينة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، مما سينجم عنه تباعا إضعاف للموقف الفلسطيني في أية

مفاوضات مستقبلية بشأن القدس الشرقية. ولقد بات واضحا للعيان، كما ذكر المؤرخ الإسرائيلي السيد توم سيغيف، ”أن ما يحدث اليوم في القدس يذهب أبعد من تأمين الاحتياجات ويعكس مطلب الحلم الصهيوني الأصلي، أراض أكثر وعرب أقل“.

لا بد من التأكيد مجددا أن جميع الأعمال سالفة الذكر التي تقوم بها إسرائيل ترتكب في مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، كما تشكل خرقا واضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ففي ٢٧ قرارا من هذه القرارات أكد مجلس الأمن انطباق الاتفاقية على الأراضي المحتلة كافة، بما في ذلك القدس الشرقية وأعلن مرارا أن كل هذه الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني للمدينة هي باطلة ولاغية وليس لها أساس قانوني على الإطلاق. والطرف الفلسطيني من جانبه قد أكد مجددا أنه لن يقبل إلغاء الحقوق الفلسطينية والعربية في القدس الشرقية، وأنه على الرغم من جميع الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية الهادفة إلى خلق واقع في المدنية، يؤكد حق الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المستقلة.

وفي ما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإننا نؤكد من جديد على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإن إصرار إسرائيل على حيازة القدرات النووية ورفضها الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يضع المنطقة بأسرها في خطر بالغ. فمثل هذا الموقف سيؤدي بدون شك إلى المزيد من التعقيدات في هذه المنطقة الحساسة بما في ذلك إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها في المنطقة. ولا بد أن نذكر مرة أخرى أنه لا يمكن تحقيق السلام بالقوة العسكرية، وأنه لن يتحقق أبدا في ظل عقلية الردع والتفوق العسكري.

لقد كانت قناعاتنا دائما في أنه من أجل التوصل إلى حل لعقود من الظلم والمعاناة التي واجهت شعوب الشرق الأوسط، علينا أن نتوجه إلى الأساسيات وهي العودة إلى حكم القانون واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. وينبغي ألا يسمح لأي دولة أن تتصرف وكأنها فوق القانون كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل. وعلى المجتمع الدولي ألا يسمح لإسرائيل أن تستمر في تنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني وإجبارها على الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي غياب كل ذلك فإن الطريق لتحقيق السلام والرفاهية لكل الشعوب في منطقة الشرق الأوسط سيكون أملا بعيد المنال.

**السيد غيلرمان** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لم تشارك إسرائيل في طقس الأمس السنوي الذي يحول ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى احتفال فلسطيني. ونحن نأسف بشدة لأن بعضا من جيراننا قد اختطفوا يوما يؤرخ لقرار تاريخي اتخذته هذه الجمعية واعترضوا عليه هم أنفسهم. ونرى أنه من المحزن أن الإسهاب في ذكر ماض مشوه يحجب آمالنا في مستقبل أكثر إشراقا. ومما لا يغتفر إذا لم يكن لدى جيراننا لا حاضر ولا مستقبل – وإنما هو الماضي فحسب الذي يتكرر المرة تلو الأخرى.

وترى إسرائيل أن التطورات المؤثرة والإيجابية التي جرت على أرض الواقع – كما تمثلت مؤخرا فحسب في فك ارتباطنا مع غزة، والاتفاق على فتح معبر رفح، والحصاد الفلسطيني المقبل – تستحق نظرة جديدة وجريئة إلى الأمام في أمل بدلا من النظرة القاتمة إلى الوراء في غضب، ونرى أن هذه حقيقة كان ينبغي أن تنعكس في هذه القاعة.

إننا ندعو جيراننا، ولا سيما الفلسطينيين، إلى الانضمام إلينا في تحويل الجيرة الصعبة التي نعيش في ظلها إلى مكان أفضل لأولادنا وأحفادنا. وسيبذل وفدي كل ما في وسعه لخلق جو جديد ينبغي أن ينعكس أيضا في هذا المبنى وهذه القاعة، وندعو شركاءنا إلى العمل معا من أجل تحقيق ذلك الهدف.

**السيد حسان** (الأردن): بالرغم من بعض الخطوات الإيجابية على الأرض لتحريك العملية السياسية، وبالرغم من استكمال الانسحاب الإسرائيلي من غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية، الأمر الذي نرحب به، ما زالت هناك التزامات متقابلة على الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، بموجب خارطة الطريق، وتفاهمات شرم الشيخ، بانتظار التنفيذ. فيتوجب على الجانب الإسرائيلي، من بين عدة أمور، إنهاء احتلاله لجميع الأراضي الفلسطينية بدءا بالانسحاب إلى حدود ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ووقف لجميع أشكال النشاط الاستيطاني كافة، واتخاذ قرار صريح بوقف بناء الجدار الفاصل الذي ألحق الضرر بآلاف السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما الجانب الفلسطيني، فلا بد من أن يستمر في جهوده للمحافظة على الهدنة، وبذل اللازم لمنع العنف. وإننا نرحب بتعهد السلطة الفلسطينية ببذل كل ما بوسعها لوقف العنف والحفاظ على الأمن والاستقرار، وبشكل خاص بالإجراءات التي أقرها الرئيس محمود عباس تنفيذا لتلك التعهدات، وبجميع الجهود التي يبذلها على صعيد دفع الإصلاحات الفلسطينية قدما.

إننا نرى ضرورة أن ينال هذا الالتزام الفلسطيني بإصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية، وجهاز الأمن بشكل خاص، دعم المجتمع الدولي واللجنة الرباعية بما يمكّن الجانب الفلسطيني من تنفيذ تعهداته كاملة خاصة في هذه المرحلة الهامة التي يجري فيها التحضير لانتخابات فلسطينية ديمقراطية.

إن المسؤولية في مجال وقف العنف لا تقع على عاتق جانب دون الآخر، فنحن ندين قتل المدنيين أيا كانوا. كما ندعو إسرائيل إلى وقف اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني واحترام الهدنة ورفع القيود المفروضة على حرية حركته، وإنهاء كل الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

إن الانسحاب الإسرائيلي من غزة ومن بعض المستوطنات شمال الضفة الغربية تنفيذا لأحكام خريطة الطريق يمثل فرصة حقيقية لتحريك عملية السلام، وهذه الفرصة لم تفت بعد. فالاتفاق الأخير بين الجانبين على رفع القيود على الحركة من غزة للخارج عبر الحدود مع مصر سيسهم في دفع هذه العملية. ونتطلع إلى قيام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالتنسيق والاتفاق على بقية المسائل العالقة والناجمة عن الانسحاب من غزة، وتحريك الأمور بما يساعد الجانب الفلسطيني على تحسين أحواله المعيشية والسياسية هناك، بدعم وإشراف اللجنة الرباعية.

ولكن، في نفس الوقت، يصعب تصور كيفية تفعيل عملية السلام في ضوء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، خاصة في المناطق الأكثر ارتباطا بقضايا الحل النهائي، بما فيها القدس، بالرغم من الانسحاب من قطاع غزة وبعض المستوطنات شمال الضفة الغربية. فاستمرار الاستيطان والتوسع من جهة، والانسحاب الجزئي من جهة أخرى، يمثلان بالنسبة لنا تناقضا واضحا لن يؤدي إلى إنهاء الأزمة، ولن يساعد على التوفيق بين الجانبين أو التوصل إلى حل مستدام. لذا، يتوجب على إسرائيل أن تتخذ المزيد من الخطوات لإنهاء الاستيطان في الضفة الغربية على نمط

الانسحاب من قطاع غزة، وإنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية المستمر منذ عام ١٩٦٧.

كما أن القرارات الإسرائيلية باستكمال عملية بناء الجدار الفاصل دون أي اعتبار لفتوى محكمة العدل الدولية، أو للنتائج السلبية التي تلحقها عملية بناء هذا الجدار بالعملية السياسية وبالمنطقة بشكل عام؛ تمثل انتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية، وبالأخص قرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٥. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على ضرورة احترام فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الفاصل، والتي أكدت على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، وأن الجدار الفاصل منشأ غير قانوني يتوجب على إسرائيل التوقف عن بنائه وإزالة الأجزاء التي أقامتها منه حتى الآن، وإعادة الحقوق لأصحابها وتعويض المتضررين. وكانت المحكمة قد أكدت على أن الجدار ومساره يخلقان أمرا واقعا وحقائق قد تصبح دائمة على الأرض، بما يشكل ضمًّا فعليا للأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل استمرار الممارسات التعسفية الإسرائيلية، والاستمرار في بناء الجدار الفاصل، له تداعيات حقيقية تتأثر بها المنطقة والأردن بشكل مباشر. يجب أن يكون الحل واضحا بالنسبة للجميع، فالأمن والاستقرار لن يتحققا في منطقتنا من الشرق الأوسط دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعيات مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية، وإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وتنفيذ كافة الأطراف لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، وإنجاح الانسحاب من غزة باعتباره جزءا من خريطة الطريق وخطوة باتجاه تحقيق رؤية الدولتين.

**السيد موريه** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن التطورات الكبيرة التي حدثت خلال العام الماضي تسمح لنا بالتطلع إلى المستقبل بتفاؤل حذر. فالانسحاب من غزة وجزء من شمال الضفة الغربية، ناهيك عن مغزاه السياسي، يدلل على قدرة الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على العمل معاً. والاتفاقات التي أعقبت ذلك - الاتفاق مع مصر بشأن مراقبة الحدود والاتفاق الذي تم التوصل إليه منذ أسبوعين بشأن رفح والمعابر الأخرى - هي مما نرحب به.

وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من تفكيك البنى التحتية المدنية والعسكرية في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، فإن النجاح الحقيقي لفك الارتباط سوف يقاس بمعيارين هامين.

أولاً، الاستقرار في قطاع غزة، الذي يشكل تحديات استثنائية من حيث الأمن البشري. كما أن الخدمات العامة هناك لم تعد تفي بالطلب المتزايد للسكان الذين يتزايد عددهم باستمرار. ومعدلات البطالة والفقر مرتفعة للغاية. وما زالت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية كبيرة. ومسؤوليتنا المشتركة أن نعمل من أجل كفالة تحسين الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في قطاع غزة، وخاصة من خلال ضمان وصول السلع والأفراد. ونقدر بشكل خاص جهود المجموعة الرباعية والمشاركة الشخصية لمبعوثها الخاص، السيد جيمس ولفنسون، في هذا المضمار.

أما المعيار الهام الثاني، فهو إحياء عملية سلام حقيقية. وجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة لن تكون فعالة ودائمة إلا إذا دعمتها عملية سياسية على

نفس المستوى. والمفاوضات هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل للصراع. والهدف من ذلك كفالة حق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، من جهة، وكفالة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، من جهة أخرى. ويتعين إيجاد حلول لمسائل الحدود والقدس واللاجئين الفلسطينيين. وسيتطلب ذلك تنازلات كبيرة من الطرفين.

ولا بد لأي مقترحات للسلام أن تحظى بدعم شعبي كبير كيما تتوفر لها فرصة النجاح. ولذلك، يجب أن يشارك المجتمع المدني في العملية وأن يتم تهيئة الرأي العام للسلام. ولكي تنطلق الشعوب المعنية على ذلك الدرب، لا بد لها أن تشعر بوجود آفاق حقيقية وملموسة لتحسن أوضاعها الحالية. والمفاوضات المجدية تتطلب مناخاً من الأمل والثقة، ورؤية سياسية واضحة وغياب العنف والأعمال التعسفية.

وريثما يُستَأنُف الحوار السياسي، يتعين على كل من الطرفين أن يحترم تعهداته والتزاماته وأن ينفذها. أولاً، ينبغي للطرفين أن يحترما القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وقانون حقوق الإنسان، فهما الإطار القانوني المنطبق على الحالة. وعلى نفس المستوى من الأهمية، ينبغي لهما الالتزام بتجنب اتخاذ إجراءات من شأنها أن تضر بمفاوضات المركز النهائي.

إن كلاً من الطرفين يعرف ما عليه من التزامات منذ زمن بعيد. والوفاء بتلك الالتزامات هو الخيار المنطقي والأساسي الوحيد الذي يفضي إلى إعادة بناء الثقة والحوار البناء. ونحث المجتمع الدولي، وبالأخص المجموعة الرباعية، على الالتزام بتنفيذ خريطة الطريق ورصد امتثال الطرفين.

ولا بد من إيلاء الأولوية لاحترام التواصل الإقليمي بين قطاع غزة والضفة الغربية. وسويسرا تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، التي هي مدعاة لبالغ القلق. ونلاحظ مع القلق تقسيم أراضي الضفة الغربية نتيجة لبناء الجدار العازل، واستمرار التوسع الاستيطاني وتزايد عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية. إن خلق حقائق لا يمكن التراجع عنها على أرض الواقع أمر يضر بالغ الضرر بكل فرص تحقيق سلام تفاوضي دائم، ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتمزيق السكان الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وبالمثل، تدعو سويسرا السلطة الفلسطينية إلى العمل بتصميم أكبر على تفكيك البنى التحتية للإرهابيين. ويجب أن تضمن السلطة الفلسطينية أيضاً أمن جميع مواطنيها. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون من بين أولوياتها احترام حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

إن البديل الوحيد للسلام هو استمرار العنف والدمار. وسيكون عام ٢٠٠٦ حاسماً للانتخابات في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يسعنا إلا أن نأمل في ظهور توجه جديد يحبذ استئناف العملية السياسية، التي ستؤدي إلى تحقيق الهدف الذي حدده المجتمع الدولي بأسره، المتمثل في إقامة دولتين، دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن.

**السيد المنصور** (البحرين): إذا كان يوم أمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، يصادف الذكرى السنوية الثامنة والخمسين لصدور القرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، وأصبح بعد ذلك يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فلعل من المؤلم حقا أن يمر ما يربو على ثمانية وثلاثين عاما على احتلال إسرائيل للأراضي العربية، دون أن تنصاع دولة

الاحتلال لإرادة المجتمع الدولي وإجماعه، وتسحب قواتها العسكرية إلى داخل حدودها منهية احتلالها لتلك الأراضي.

وبقدر ما تحمله معها تلك الأعوام من شجون وذكريات أليمة يئن من وطأتها الرازحون تحت الاحتلال الإسرائيلي، فإن مرور تلك الأعوام في حد ذاته، دون تحقيق الهدف النهائي في الوصول إلى السلام، يقض مضاجع الساعين إلى تحقيق السلام العادل الذين يخشون أن تتبدد أحلامهم وتقوض تطلعاتهم الرامية إلى تحقيق السلام جراء ما يلمسونه من إحباط يحيق بمساعيهم النبيلة نتيجة للمراوغة والمماطلة والتسويف، وعدم الالتزام بالاتفاقيات والقرارات والصكوك الدولية.

ولا شك في أن التغلب على المأزق الذي تمر به عملية السلام في الشرق الأوسط يستدعي تكثيف الجهود الدولية وتضافرها من أجل الوصول إلى تسوية سلمية تفضي إلى تعزيز السلام في المنطقة من خلال العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من القرارات.

وفي اعتقادنا قد تكون خريطة الطريق السبيل الملائم لتحقيق ما توخته قرارات الأمم المتحدة من أهداف بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة. مع أن إسرائيل فشلت حتى الآن، وكما يذكر الأمين العام في تقريره A/60/539، في إحراز تقدم نحو تنفيذ التزاماتها الأساسية بموجب خريطة الطريق التي تلزمها، ضمن أمور أخرى، بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية والتفكيك الفوري للمراكز المتقدمة من المستوطنات، وكذلك بالنسبة للجدار العازل الذي يعتبره الأمين العام في تقريره عملا انفراديا يتعارض مع خريطة الطريق.

ويرى فيه، بالاقتران مع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، تحديا رئيسيا يواجه تحقيق الهدف الذي ترمي إليه خريطة الطريق، وهو الحل القائم على أساس وجود دولتين.

ويبدو جليا من تلك المعطيات وغيرها أن المعوقين الأساسيين لعملية السلام يتمثلان في الجدار العازل والاستمرار في إقامته خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، التي طالبت بإزالته. وكذلك المستوطنات والاستمرار في توسيعها وتشييد المزيد منها، سواء في الضفة الغربية أو في الجولان العربي السوري المحتل، ذلك النهج الإسرائيلي الذي أسماه مجلس الأمن بسياسة إسرائيل وممارساتها في تشييد المستوطنات وأدانها في العديد من قراراته واعتبرها ليست ذات قيمة قانونية وتشكل عقبة كأداء في طريق تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط ومنها القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الصادر في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩، الذي عبر فيه المجلس أيضا عن استنكاره الشديد لعدم التزام إسرائيل بقراراته ٢٣٧ (١٩٦٧) الصادر في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، و ٢٥٢ (١٩٦٨) الصادر في ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨، والقرار ٢٩٨ (١٩٧١) الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١، وكذلك استنكاره لعدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ٢٢٥٣ (دإط-٥) الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٦٧، و ٢٢٥٤ (دإط-٥) الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ و ٣٢/٥ الصادر في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، و ٣٣/١١٣ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨.

ومما يؤسف له أن إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال ما انفكت تواصل تنفيذ خططها الهادفة إلى تغيير معالم الأراضي العربية المحتلة غير آبهة بالقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات الدولية التي تسري على جميع الأراضي المحتلة، كاتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس عام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين وقت

الحرب؛ واتفاقية لاهاي المعقودة في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٤، بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح.

ووفقا لما جاء في التقرير الوارد في الوثيقة A/60/271، باشرت إسرائيل في إحداث تغييرات في القدس تكاد أن تكون جذرية، تمس لب طابعها العربي بهدف إضفاء المزيد من الطابع اليهودي عليها، في تناقض تام مع قرارات الأمم المتحدة، كقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، القاضي ببطلان الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في القدس.

وفي ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فتفيد التقارير الواردة في الوثيقة (A/60/65) والوثيقة (A/E/2005/13) بأن السلطات الإسرائيلية قد سمحت بإقامة تسع مستوطنات جديدة مع توسيع المستوطنات الأربع والأربعين القائمة حاليا بما يعطي الدليل القاطع الذي لا يرقى إليه شك على ما تبيته إسرائيل من نوايا لتكريس احتلالها للجولان السوري، وإحجامها عن تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة ومنها القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الصادر عن مجلس الأمن في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر لعام ١٩٨١، والذي اعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وإدارتها وولايتها القضائية على الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا وليس له أي مفعول قانوني.

وبالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، والجولان السوري المحتل، فلا تزال مزارع شبعا ترزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

إن الشرق الأوسط رغم أهميته الحيوية ومكانته التاريخية والجغرافية والاقتصادية لم يشهد استقرارا منذ عقود طويلة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي استترف مواردها وطاقاتها، كما استترف إمكانات الدول العربية وشعوبها. فالشرق الأوسط لن يستقر ما دامت الحكومة الإسرائيلية مستمرة في تماديها باتباع ممارساتها وسياستها القمعية التي أدت طوال هذه السنين إلى تدهور الحالة في الأراضي المحتلة وطالت سكان المنطقة وشعوبها وقادت إلى بروز أزمات متتالية حيث أن إسرائيل اختطت لنفسها نهجا يستند إلى استخدام القوة المفرطة لفرض الأمن والتوسع في نفس الوقت، بل أنها لم تتورع عن الاستمرار في بناء المستوطنات وتثبيت أقدامها في الأراضي المحتلة لخلق واقع جديد.

إن مملكة البحرين تؤكد التزامها الكامل بدعم حق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه السياسية المشروعة كاملة بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما نطالب إسرائيل بأهمية تنفيذ التزاماتها القانونية الشرعية الواردة في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ خارطة الطريق. وكذلك نطالب إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرار ٤٩٧ (١٩٨١). فاستمرار إسرائيل في احتلالها الجولان السوري يشكل عقبة رئيسية في إقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط ويقوض الجهود الدولية لإحلال الأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

كما نؤكد على أهمية قيام إسرائيل بإنهاء احتلالها من بقية الأراضي اللبنانية وذلك تنفيذا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ووقف استهداف أراضي لبنان واحترام سيادته الإقليمية.

**السيد الشامسي** (الإمارات العربية المتحدة): بالرغم من انقضاء حقبة تصفية الاستعمار والاحتلال الأجنبي واستبدالها بمرحلة نفاذ أحكام القانون الدولي ومبادئ الميثاق ونيل الشعوب كافة لاستقلالها الوطني وحقها الشرعي في تقرير المصير، إلا أن منطقة الشرق الأوسط دون غيرها من

مناطق العالم ما زالت تنفرد برزوحها تحت الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ومشاريع الاستيطان والعبث غير القانوني المتواصل في هذه الأراضي، وهو ما يشكل أكبر تحد، وانتهاكا صارخا لحوالي ٤٠ قرارا دوليا صادرة عن مجلس الأمن، وما يزيد عن ٦٠٠ قرار صادرة عن الجمعية العامة على مدار الأعوام الثمانية والخمسين الماضية.

إننا نعتبر عجز الشرعية الدولية عن وضع حد للسياسات الإسرائيلية الباطلة طوال السنوات الماضية، أنه المصدر الأساسي لاستمرار تمادي إسرائيل في انتهاكاتها لمبادئ القانون الدولي، ولاستمرار استيلائها غير المشروع على الأراضي العربية وثرواتها الطبيعية بالقوة، وإصدارها للقرارات والقوانين الرامية إلى فرض ولايتها القانونية والإدارية عليها، ولا سيما في مدينة القدس الشريف والجولان السوري، بهدف تغيير واقعها الجغرافي والتاريخي، واستبدالها بالمستوطنات اليهودية، وذلك على حساب حرمان أصحاب الأرض الأصليين من ممارسة حقوقهم الأساسية والإنسانية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وإذ تابعت عن كثب ما جاء في سلسلة تقارير الأمين العام من معلومات هامة تبين للرأي العام العالمي وبكل وضوح خطورة هذه السياسات، تعرب عن قلقها لعدم اكتفاء الحكومة الإسرائيلية بمصادرتها لما يزيد عن ٧٨ في المائة من مساحة فلسطين التاريخية، وتماديها في رفض الانسحاب من المساحات المتبقية لهذه الأراضي وخصوصا في مدينة القدس الشرقية ومنع سكانها الأصليين من المكوث فيها أو الوصول إليها، وكذلك استيلائها على ٩٦ في المائة من أراضي الجولان السوري ولجوئها إلى هدم جميع مظاهر العمران ومحاصرة قراها وتخريب بنيتها الأساسية من خلال اقتلاع الأشجار وحرق الغابات ونقل التربة وسرقة المياه ودفن النفايات وفرضها للحصار المتواصل على السكان العرب السوريين ومنعهم من زيارة وطنهم واحتجازهم بشكل تعسفي وحرمانهم من الخدمات الأساسية سواء الصحية أو التعليمية وتشويه الحقائق التاريخية والجغرافية للجولان بهدف محو الانتماء العربي لسكانه وفصلهم عن تاريخهم وثقافتهم.

إننا وإذ ندين جملة هذه الممارسات الإسرائيلية المبرهنة على نواياها الحقيقية الرافضة للسلام، نؤكد مجددا على أن التسوية العاجلة والدائمة والشاملة للصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق الأمن والاستقرار لدول وشعوب المنطقة باتا يتطلبان اليوم أكثر من أي وقت مضى تحركا دوليا فاعلا وعاجلا يكفل الانسحاب التام والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ونرى أن تحقيق ذلك يتطلب ما يلي.

أولا، وضع آلية متابعة لرصد مدى تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها القانونية والقاضية بانطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وأيضا لقرار محكمة العدل الدولية والداعي إسرائيل إلى إزالة الجدار الفاصل في الضفة الغربية ومدينة القدس نظرا لعدم شرعيته القانونية، وعرقلته لحياة الشعب الفلسطيني ومشروع إقامة دولته المستقلة.

ثانيا، إعادة تأكيد المجتمع الدولي على عدم شرعية وبطلان جميع القوانين والولايات القضائية والإدارية التي فرضتها إسرائيل على مدينة القدس الشريف، بما فيها إجراءات نقل بعض الدول لبعثاتها الدبلوماسية، وكذلك تدابير تغييرها للطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والوضع القانوني للجولان المحتل وفقا لجملة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن بينها قرارا مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١).

ثالثا، دعوة اللجنة الرباعية إلى اتخاذ خطوات جادة تلزم الحكومة الإسرائيلية باستئناف المفاوضات والتنفيذ الدقيق لمتطلبات خارطة الطريق، بما فيها إعلان قيام الدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وذلك في إطار جدول زمني محدد. كما ونشدد في هذا السياق على أهمية توسعة مقتضيات هذه الخارطة لتشمل المسارين السوري واللبناني ووقف جميع الأنشطة غير القانونية التي تمارسها في هذه الأراضي.

رابعا، مطالبة إسرائيل بوقف جميع انتهاكاتها وخروقاتها الجوية والبرية والبحرية ضد سيادة لبنان، وأيضا التعاون في مجال الكشف عن جميع خرائط الألغام التي قامت بزرعها قبل انسحابها من أراضي الجنوب، والتقيد باحترام حقوق لبنان الثابتة، ولا سيما في اختياره لقراراته الوطنية والتصرف بمياهه الإقليمية وفقا للقانون الدولي.

وختاما سيدتي الرئيسة، فإننا نؤكد على أن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي واستتباب الأمن بمنطقة الشرق الأوسط لن يتحققا إلاّ باسترداد جميع الأراضي والحقوق العربية على أساس خارطة الطريق ومرجعيات مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية على النحو الذي أقره مؤتمر قمة بيروت.

**السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية): تشهد منطقة الشرق الأوسط أحداثا وتطورات عميقة هدفها تغيير الوجه السياسي والثقافي والبشري للمنطقة وإعادة رسم خارطتها من جديد. وتعتقد بعض الأوساط أن الدفع بهذه الأحداث سيستجيب للمهام والوظائف المستجدة لهذه المنطقة حيث يخدم استراتيجيات ومصالح بعض القوى الأجنبية، بما في ذلك على نحو أساسي مصلحة إسرائيل. وفي خضم هذا السعي المحموم لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بما يخالف تطلعات جماهيرها، ومن خلال مفاهيم لا تدعو إلا إلى الاستهجان مثل مفهوم ”الفوضى البناءة“، دخل الشرق الأوسط في مرحلة جديدة خطيرة تهدد بانعدام الأمن وانتشار الإرهاب والفوضى المدمرة وعدم الاستقرار. وقد أدى هذا المناخ السياسي الذي أرخى بظلاله الثقيلة على مختلف نواحي الحياة، والذي لم يسمح بالاستفادة من الفرص الواعدة، إلى مزيد من التعقيد والتوتر في منطقة تحتاج إلى جهد مكثف من المجتمع الدولي، وخاصة من منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق السلام العادل والشامل فيها ومساعدتها على تحقيق تنميتها وتقدمها.

تنفرد منطقة الشرق الأوسط دون غيرها من مناطق العالم بأنها، ومنذ قرون عديدة، الأكثر تعرضا للتهديد الخارجي، ولهجمات من الظلم وتزوير الحقائق واستخدام القوة ضد شعوبها بغية قمع تطلعاتها نحو الحرية والتقدم. ويمثل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان السوري منذ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ تحديا صارخا للقانون الدولي واستهتارا بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، والتفافاً على قرارات الشرعية الدولية وعملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، والتي أجهزت عليها الحكومة الإسرائيلية، وخاصة الحكومة الحالية من خلال رفضها للسلام ومرجعياته ومن خلال سياسات القتل والاغتيال وإرهاب الدولة والتدمير. إن عدم وضع حد للعدوان والاحتلال الإسرائيليين للأراضي العربية وانتهاكاتها للقانون الدولي لا يهدد السلام في الشرق الأوسط فحسب، بل وفي العالم أيضا.

لقد أقدمت إسرائيل منذ احتلالها للجولان العربي السوري على استخدام مختلف الأساليب لسلخ الأرض وطمس هوية سكانها وانتمائهم، وطردهم بالقوة من أرضهم ومدنهم وقُراهم ومزارعهم. وسخّرت إسرائيل جميع إمكاناتها لزرع المستعمرات وجلب المستوطنين إليها من شتى بقاع العالم على حساب حرمان أبناء الجولان السوري من

حرياتهم وحقوقهم الأساسية والإنسانية كافة. وهنالك حوالى نصف مليون نازح سوري يعيشون خارج قراهم ومدنهم بعد أن طردتهم منها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقوة منذ عام ١٩٦٧. وما زال كل شيخ وامرأة وطفل منهم يتطلع إلى اليوم الذي تتحرر فيه أرضهم ويعودون إلى قراهم ومدنهم وممارسة حقوقهم التي ضمنتها لهم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وإذا كانت إسرائيل تعتقد أن المستوطنات والمستوطنين وقوانين الضم ستضمن لها سيطرة على الجولان فهي مخطئة، خاصة وهي تعرف جيدا أنها ستنسحب وستسحب هؤلاء المستوطنين عاجلا أم آجلاً، وأنها ستهدم هذه المستوطنات عاجلا أم آجلاً.

ولم تكتف إسرائيل بذلك، بل قامت بمحاولة ضم الجولان وفرض قوانينها وولايتها القانونية والإدارية عليه، ومارست كل أشكال التمييز العنصري ضد أبنائه، وحاولت بالضغط والإرهاب والقمع فرض الهوية الإسرائيلية عليهم. وبالرغم من رفض المجتمع الدولي ومجلس الأمن لهذا الضم واعتباره باطلا ولاغيا وليس له أي أثر قانوني من خلال القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، فما زالت إسرائيل ترفض تنفيذ هذا القرار وتستمر في احتلالها للجولان وتنتهك حقوق أبنائه، متجاهلة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ اتفاقيتي لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا المجال، وخلافا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بنت إسرائيل خلال السنوات السابقة ما يزيد على ٤٤ مستوطنة في الجولان، وتسعى إلى زيادة عدد المستوطنين كي يصل خلال العامين القادمين إلى ١٥٠ ٠٠٠ مستوطن. وهذا يعني أن كل حديث إسرائيلي عن السلام هو تضليل لكم، تضليل للمجتمع الدولي، وتحد لقراراته وتزوير لإرادته.

لقد عددت لجنة تقصي الحقائق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في الجولان السوري دون رادع. ومن هذه الانتهاكات استمرار إسرائيل باعتقال أعداد كبيرة من المواطنين العرب السوريين في سجونها، ومواصلتها طمر نفاياتها النووية في الجولان، وسيطرتها على مياه الجولان وحرمان المواطنين العرب السوريين منها. كما تقوم إسرائيل، قوة الاحتلال، بفرض الضرائب المجحفة على العرب السوريين، وفرض رسوم مرتفعة على المرضى في ظل نقص حاد في المراكز الصحية والعيادات الطبية. أما معاناة السوريين في الجولان المحتل نتيجة لزرع الجيش الإسرائيلي الألغام في الكثير من المواقع المحاذية للمساكن والقرى مما تسبب في العديد من الوفيات والإعاقة الدائمة، فإنها أصبحت معروفة للرأي العام العالمي، ونؤكد أنه من الضروري التدخل لوقف آلة القتل بالألغام الإسرائيلية. وللتدليل على انتهاكات إسرائيل للحد الأدنى من حقوق الإنسان، فإنني أشير إلى البيان الذي أصدره أهالي الأسرى والمعتقلين العرب السوريين من أبناء الجولان المحتل قبل أيام قليلة والذي دعوا فيه جميع الهيئات الحقوقية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ودعوكم أيضا أنتم إلى العمل الجاد والدؤوب من أجل وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية بحق أبنائهم الأسرى والمعتقلين. وأشار هذا البيان إلى مضي ما يزيد عن أكثر من واحد وعشرين عاما على اعتقال بعض من شباب الجولان دون ذنب سوى دفاعهم عن كرامتهم وحرية شعبهم وعن وجودهم وعن انتمائهم. وأوضح البيان تعرض هؤلاء المعتقلين إلى الإهمال الطبي المتعمد وعدم تقديم الجهات الإسرائيلية المعنية العلاج اللازم لهم والنقص الحاد في التغذية واستمرار الانتهاكات والممارسات بحقهم كتعرضهم للضرب والقمع وحرمانهم من الكتب وزيارات الأقارب. وأشار البيان إلى تردي الحالة الصحية إلى كل من الأسرى سيطان نمر الولي وصدقي سليمان المقت وشقيقه بشر سليمان المقت وعاصم محمد الولي والأسير وئام محمود عماشة. وأوضح البيان أن الإهمال الطبي من قبل إسرائيل هو

الذي أودى بحياة الأسير الشهيد هايل أبو زيد بعد إصابته بمرض السرطان داخل المعتقلات الإسرائيلية.

ومما يزيد من المخاطر التي تحيق بالشرق الأوسط امتلاك إسرائيل لترسانة هائلة من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، الشيء الذي يشكل عنصرا آخر في عدم استقرار الشرق الأوسط وتهديد مستقبل شعوب هذه المنطقة. وفي الوقت الذي انضمت فيه جميع دول المنطقة دون استثناء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن إسرائيل هي الطرف الوحيد الذي ما زال خارج هذه الاتفاقية. وفي مقابل ذلك كانت سورية وجميع الدول العربية الشقيقة من أوائل الدول التي دعت إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وعملت بجد نحو تحقيق هذا الهدف بما في ذلك التقدم بمشروع قرار إلى مجلس الأمن قبيل نهاية عام ٢٠٠٣. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن، وللأسباب المعروفة، من اتخاذ هذا القرار حتى الآن على الرغم مما نسمعه من صخب يصمّ الأذان حول ضرورة وقف برامج الاستخدام السلمي للذرّة لدى أطراف أخرى. فلماذا تُستثنى إسرائيل؟ لماذا تُستثنى إسرائيل؟

لقد عبّرت سورية مرارا عن تمسكها بالسلام العادل والشامل، وما زالت تطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها بناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وتطالب سورية إسرائيل بالانسحاب من مزارع شبعا اللبنانية.

وتؤكد سورية أن البنود المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي على جدول أعمال الجمعية العامة ما زالت صالحة اليوم وغدا كما كانت صالحة طيلة الفترة الماضية. ولا نقبل المنطق الذي يدعو إليه البعض، وهو قليل جدا على كل حال، لمراجعة هذه البنود والتخلي عنها وذلك طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، فالمشكلة ليست في هذه القرارات، بل إنها في عدم تنفيذ إسرائيل لها وعدم ضغط البعض عليها لتنفيذ هذه القرارات، وطالما أكدت إسرائيل رفضها لاستئناف محادثات السلام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. ونعتقد أنه من واجب هذه الدول ممارسة الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية ووقف ممارساتها التي أدانتها الأمم المتحدة، بدلا من المطالبة المؤسفة بشطب البنود المتعلقة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط.

لقد اتصف موقف سورية تجاه السلام ومرجعيته بالثبات والمصداقية، ونتطلع إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإبداء دعم حقيقي نحو الاستجابة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبما يؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان والأراضي الفلسطينية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن مزارع شبعا اللبنانية.

وإذ تجدد سورية تمسكها بالشرعية الدولية والتزامها بقراراتها، فهي تدعو إلى أن يتم تنفيذ هذه القرارات دون انتقائية أو تمييز بين طرف وآخر. لقد صدرت عن مجلس الأمن في الماضي والحاضر عشرات القرارات ذات الصلة وكلها واجبة التنفيذ حسب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المفيد أن تعرف الدول الأعضاء أن المواطنين العرب في كل بلدانهم يتساءلون، كلما ورد ذكر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لماذا تطبق قرارات ولا تطبق قرارات أخرى؟ هذا هو السؤال.

**السيد كافاندو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بالكلام عن مدى سعادة وفدي لإتاحة هذه الفرصة له، من خلال نظرنا في هذا البند من جدول

الأعمال، وهو دراسة الحالة في الشرق الأوسط، ذلك المرجل الذي يغلي بالأزمات، ويجعل المرء يخشى من الأسوأ يوميا. ونظرا لأن مسألة الشرق الأوسط تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين، فإنها تستحق اهتماما خاصا. فهي أكثر من مجرد شاغل يدعو إلى القلق. وإنما هي قبل كل شيء، مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره. والصورة الدائمة لهذا الجزء من العالم في أذهاننا هي صورة منطقة يكتنفها العنف، والفقر المدقع وانعدام الأمن المستمر.

ومن ثم، فإن الاحتلال الأجنبي للعراق لم يؤد إلا إلى تفاقم الحالة الأليمة وانعدام الأمن. ومن المؤكد أن تنصيب حكومة وحدة وطنية في أعقاب الانتخابات التي جرت في كانون الثاني/يناير الماضي ومحاكمة زعماء حزب البعث السابقين لن تؤدي إلى استعادة الثقة هناك في أي وقت قريب. والدليل على ذلك يتمثل بالارتفاع المفاجئ في أعمال العنف، الوحشية الطابع في بعض الأحيان، والتي قد تحكم على هذا البلد بعدم الاستقرار لزمن طويل، ويمكن أن تؤدي إلى آثار كارثية للمنطقة بأسرها.

وفي ما يتعلق بهذه المسألة، تعتقد بوركينا فاسو أن الحاجة تدعو إلى التعجيل بتولي العراقيين أنفسهم للسلطة، والحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة هي محور أي مبادرة تدعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة لبناء السلام. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد على حق الشعب العراقي حصراً في السيطرة على موارده الطبيعية.

والمستقبل المتوقع مشابه فيما يتعلق ببلدان أخرى في الشرق الأوسط. ففي لبنان، ورغم انسحاب القوات السورية وإجراء انتخابات حرة اتسمت بالشفافية فتحت الطريق أمام تشكيل حكومة جديدة، فإن اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، أظهر بوضوح إلى العالم أن ذلك البلد لم يقترب بعد من نهاية هذه الفترة من الاضطراب. وترحب بوركينا فاسو بإنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أذن بها مجلس الأمن، وتأمل أن ذلك الوضع العكِرْ سينجلي تماما.

ولم تسلم الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر هي الأخرى من الإرهاب، فقد تعرضت لموجة من الهجمات. لذلك نعتقد أنه من المهم تشجيع أي مبادرة أو حل لمعالجة الوضع، كالمشاورات التي نظمتها مصر مؤخرا، والتي يرحب بها بلدي. ومن الواضح أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تأثر أيضا بمناخ التوتر المتواصل ذاك، ناهيك عن أنه أثار أعمال عنف في الشرق الأوسط.

وفي الضفة الغربية، لا يزال الفلسطينيون يعانون كنتيجة للانتهاكات الخطيرة لحقوقهم غير القابلة للتصرف – والتي أدت إلى التشريد الجماعي للسكان وإنشاء العديد من مخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة والبلدان المجاورة. وبالمثل، لا نستطيع تجاهل الاعتقالات التعسفية، وعمليات الاغتيال التي تستهدف القادة الفلسطينيين، وبطبيعة الحال، بناء الجدار الفاصل على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية.

وقد ترك موت الرئيس ياسر عرفات فراغا كبيرا. ولحسن الحظ، تم ملء الفراغ مباشرة بخير خلف له، محمود عباس، كرئيس للسلطة الفلسطينية. وبتسلمه السلطة، اتخذت مبادرات إيجابية، لا سيما تعليق الانتفاضة واتخاذ التدابير الحازمة ضد أعمال الإرهاب، والتي ساعدت حتما بإرساء بدايات لحوار مباشر مع إسرائيل.

ولا يمكن أن يكون هناك شك بأن الشعور الجديد بالهدوء أفضى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وإلى تفكيك المستوطنات اليهودية. وترحب حكومة بوركينا فاسو بذلك الانسحاب، والذي يدل على أنه

لا يزال هناك أمل. وندعو الأطراف المتحاربة إلى القيام بالمزيد من الجهود لتهدئة الوضع.

ويرى بلدي، أن تهدئة الوضع ستتطلب حوارا بناء بين الأطراف على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، – القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونحثهم على الالتزام الصارم ودون ضجّة بذلك النهج، حتى لو أنه تعين علينا، للأسف، الإقرار بأن الجهود العديدة التي قام بها المجتمع الدولي، والتي تمخضت عنها اقتراحات محددة كخريطة الطريق، لم تفض دوما إلى النتائج المتوخاة.

ومن البديهي أن بوركينا فاسو تدعم بلا تحفظ قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وبناء على ذلك، نرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل في هذه القاعة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة (انظر A/60/PV.5)، والذي اعترف فيه بوضوح أن للفلسطينيين الحق بدولة حرة ومستقلة.

وعلى الطرفين المتحاربين أن يستجيبا للنداء الذي أطلقته المجموعة الرباعية، خلال اجتماعها في أيلول/سبتمبر على هامش القمة العالمية، للتمكن من إعادة إطلاق عملية عملية المفاوضات بهدف تنفيذ خريطة الطريق. ولا بد من انتهاز هذه الفرصة. فقد حان الوقت كي يحتكم الطرفان الرئيسيان إلى العقل ويدفنا أحقادهما بصفة نهائية حتى يتمكن الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني اللذان يتعرض مستقبلهما للخطر – إلى التعايش بسلام وأمن في نهاية المطاف.

**السيدة يول** (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): يشهد العالم تطورات هامة في الشرق الأوسط. ونشعر بالتفاؤل إزاء الشجاعة الكبيرة التي أبدتها الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ الانسحاب من غزة وشمالي الضفة الغربية هذا الصيف. وأعجبتنا كذلك الطريقة اللائقة التي اعتمدتها قوات الدفاع الإسرائيلية في الإخلاء. وكان الانسحاب الإسرائيلي خطوة هامة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى حل يستند على أساس قيام دولتين، طبقا لخريطة الطريق من أجل السلام ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما أننا نشعر بالتفاؤل إزاء الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن معبر رفح الحدودي بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. ويكتسي الاتفاق أهمية سياسية وعملية في نفس الوقت، فهو سيمكن الطرفين من الحفاظ على الزخم السياسي الهام الذي حصل بعد فك الارتباط في غزة، ناهيك عن أنه بحكم كونه تدبيرا من تدابير بناء الثقة فلربما يفضي إلى تحسين أجواء الحوار والتعاون التي يمكن أن تحفّز همة الطرفين بقوة أكبر على تنفيذ التزاماتهما المحددة في خريطة الطريق. وستكون للاتفاق أيضا آثار إيجابية وعملية على الفلسطينيين، لأنه سيمكنهم من السفر بحريّة كما أنه يفتح أبواب التجارة عبر الحدود. فاستقرار غزة وازدهارها مهم لتعزيز شرعية السلطة الفلسطينية وللحد من التطرف.

ومع ذلك، فإن تحسين الوضع في غزة ما هو إلا خطوة واحدة من بين العديد من الخطوات المطلوبة بغية إحداث تطورات إيجابية ستقود في النهاية إلى السلام. فالتحدي التالي هو معالجة الوضع في الضفة الغربية. والأمر الأكثر أهمية الذي يمكن القيام به لتطبيع الوضع بالنسبة إلى الفلسطينيين هو تغيير نظام الإغلاق بصورة جذرية أو إلغاؤه. ولذلك، تحث النرويج إسرائيل على إلغاء أوامر الإغلاق والسماح بحرية التنقل.

ولئن كانت النرويج، تدرك مشاغل إسرائيل الأمنية، فإننا لا نستطيع قبول الجدار الفاصل على الأرض المحتلة في الضفة الغربية. كما لا يمكننا القبول باستمرار أنشطة البناء في

المستوطنات الإسرائيلية. فبناء الحاجز وتوسيع المستوطنات وبناء طرق منفصلة خاصة بالمستوطنات حصريا تتنافى مع القانون الدولي وتخلق حقائق على الأرض تضر بقيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء ومتواصلة الأراضي، وتضر، بالتالي، بحل سلمي للصراع.

وتتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية رئيسية في سبيل التوصل إلى تنمية سياسية واقتصادية إيجابية. وقد حققت السلطة الفلسطينية نتائج هامة في عمليتها الإصلاحية. ونحن نشجعها على مواصلة تلك الإصلاحات، لا سيما داخل قطاعي الشرطة والأمن. والإرهاب غير مقبول في أي مكان وفي أي وقت. وعلى القيادة الفلسطينية اتخاذ قرار استراتيجي لمحاربة الإرهاب، وفقا لخريطة الطريق.

وترحب النرويج بالانتخابات الفلسطينية التي ستجري في كانون الثاني/يناير القادم. فتلك الانتخابات ستكون خطوة هامة في تثبيت أركان السلطة الفلسطينية وفي تعزيز الأسس التي تقوم عليها عملية الإصلاح. ونحث الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ الخطوات اللازمة للإسهام في إنجاح الانتخابات.

وتمثل تلك التطورات الأخيرة خطوات هامة إلى الأمام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. فلا حاجة لخطة سلام جديدة. فخريطة الطريق تحدد جميع الخطوات اللازمة لإحياء العملية. وعلى جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع الدولي، بذل الجهود اللازمة لانتهاز الفرص الحالية ودعم الزخم السياسي بغية تعزيز استمرار تقدم عملية السلام.

إن هدفنا هو قيام دولتين لهما مقومات الحياة والبقاء، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن. وعلينا عند هذا المنعطف الحرج أن نوحد قوانا ونبذل غاية ما في وسعنا لتصبح هذه الرؤية حقيقة قائمة.

**السيد عساف** (لبنان): أود بداية أن أتوجَّه بالشكر والتقدير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، على التقريرين اللذين وضعهما أمامنا تحت بند ”الحالة في الشرق الأوسط“، وعلى الجهود التي يبذلها لإيجاد تسوية سلمية للتراع العربي الإسرائيلي، الناتج عن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

ففي فلسطين، تستمر إسرائيل باحتلال الأرض الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧. وهي تعمل على تقطيع أوصال الأرض المحتلة، وتقتل الفلسطينيين وتعتقلهم وتحرمهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال السياسي وعودة اللاجئين. كما تواصل إسرائيل بناء الجدار الفاصل في تحد لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، التي اعتبرت الجدار غير قانوني وطالبت إسرائيل بهدمه وتعويض الفلسطينيين عمَّا ألحقه بهم من أضرار.

وفي سوريا تستمر إسرائيل باحتلال الجولان البالغة مساحته حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وترفض الانسحاب منه حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وقد عملت على تشريد قرابة نصف مليون جولاني وأقامت ٤٤ مستوطنة يسكنها ٢٠ ٠٠٠ مستوطن تقريبا؛ وهناك اليوم مشاريع لزيادة عدد المستوطنات، كما أن إسرائيل تنكِّل بالجولانيين الباقين وعددهم حوالي ٢٥ ألفا، فتقطِّع أوصال أرضهم وتفرض جنسيتها عليهم بالقوة، وهي لا تزال ترفض الانصياع لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر قانونها بضم الجولان عام ١٩٨١ لاغيا وباطلا.

أما في لبنان فتستمر الاعتداءات الإسرائيلية بأشكال عديدة. حيث تواصل إسرائيل خروقاتها للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا، ما يشكِّل انتهاكا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يطالب إسرائيل باحترام سيادة لبنان، وقد بلغ عدد الخروقات

الإسرائيلية الشهر الماضي وحده ٨٣ خرقا. وتنتهك الطائرات الحربية الإسرائيلية الأجواء اللبنانية بشكل شبه يومي، وتخرق جدار الصوت فوق المدن الآهلة، فترعب المدنيين والسياح الأجانب.

ولقد كررت الأمانة العامة للأمم المتحدة موقفها من هذه الخروقات صباح اليوم بالذات، في إحاطتها الإعلامية إلى مجلس الأمن حول الشرق الأوسط، فأشارت إلى حصول ١٢ خرقا إسرائيليا لأجواء لبنان منذ تاريخ الحادي والعشرين من الشهر الجاري، ودعت إسرائيل إلى وقفها، واعتبرت أن ذلك يساهم في الحفاظ على الهدوء على الخط الأزرق.

كما أن إسرائيل لم تفرج بعد عن جميع المعتقلين اللبنانيين لديها. ونحن إذ نشكر حكومة ألمانيا على تدخلها سابقا لتحرير عدد من المعتقلين اللبنانيين، فإننا نكرر دعوتنا المجتمع الدولي إلى بذل جميع جهوده بغية إنهاء هذا الملف وتحرير باقي المعتقلين اللبنانيين في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل لم تسلِّم بعد ٢٠ في المائة من خرائط الألغام التي خلَّفتها في لبنان والبالغ عددها حوالي ٤٠٠ ألف لغم. وتتسبب هذه الألغام بوفاة عشرات اللبنانيين وتوقع مئات الجرحى، وتمنع الأهالي من العودة إلى أراضيهم واستغلالها واستصلاحها.

ولا يسعنا إلا أن نشير إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الذين يزيد عددهم على ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وقد بدأت الحكومة اللبنانية، وبالتنسيق الكامل مع السلطة الفلسطينية الشرعية، باتخاذ سلسلة إجراءات ستساعد على تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، فتتيح أمامهم إمكانية الاستفادة من خدمات سوق العمل اللبنانية من جهة، وتضبط وتنظِّم أوضاعهم الأمنية من جهة أخرى. ويهمنا أن نكرر موقف لبنان الداعي إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وعدم توطينهم في لبنان، لأن اللاجئين أنفسهم يريدون العودة إلى أرضهم، ولأن رفض التوطين أصبح جزءا من الدستور اللبناني، ولأن بقاء اللاجئين في لبنان يخل بالتوازن الديمغرافي القائم.

إن التوصُّل إلى حل لأزمة الشرق الأوسط، يتوقف على تطبيق قرارات الشرعية الدولية القاضية بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد عرضت جميع الدول العربية في مبادرة السلام العربية التي اعتُمدت في بيروت عام ٢٠٠٢ السلام على إسرائيل، والاعتراف بها وإقامة علاقات طبيعية معها، مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وعودة اللاجئين. ولا نزال نتطلَّع إلى اليوم الذي ستجد فيه المبادرة العربية للسلام آذانا صاغية في إسرائيل، لأن السلام يصبح سهل المنال عندما تتوفر النية بتحقيقه.

أخيرا، لا يسعني قبل ختام بياني حول الحالة في الشرق الأوسط، إلا أن أتوجَّه بالشكر والعرفان إلى الأمم المتحدة لتجاوبها مع طلب لبنان المساعدة في التحقيق في قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق السيد رفيق الحريري. ونحن في هذا المجال نكرر دعمنا للجنة التحقيق الدولية ورئيسها وثقتنا بهما، ونطالب جميع الدول المعنية بالتعاون المخلص والجدّي مع لجنة التحقيق الدولية تنفيذا لقراري مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

**السيد ساوثكوت** (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): عندما تكلمت أستراليا العام الماضي في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ساورتنا بعض الشواغل الشديدة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وكانت توقعاتنا قاتمة. وبعد ذلك بعام واحد، شهدنا بعض التغيرات الهامة، وعلى الرغم من أنه ما زال هناك الكثير الذي يبعث على القلق، فإننا نشعر مع ذلك بأن هناك ما يدعو على الأقل إلى التفاؤل الحذر. فبعد

فترة طويلة من الجمود في المفاوضات، ودائرة مفرغة من تصاعد العنف، اتخذت بعض الخطوات التي تدعو إلى الارتياح بشأن عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية – بما في ذلك انسحاب إسرائيل اللافت للنظر من غزة. وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط ما زال يعاني من شرور الإرهاب، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء روح التعاون التي أبرزت جهود المجتمع الدولي للقضاء على هذه الآفة.

ولقد ظلت الحكومة الأسترالية تدعم بثبات نشر الديمقراطية، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ونحن نعتقد أن الديمقراطية لن تجلب حرية أكبر لشعوب الشرق الأوسط فحسب، وإنما ستشجع أيضا على إيجاد بيئة أكثر استقرارا وأمناً، تحقق بدورها الإحساس بالأمن الذي طالما كان مفتقدا بشدة.

وتعتقد أستراليا أن المتشككين الذين يقولون إن الديمقراطية مفهوم غربي وإن جذورها لن تمتد أبدا في الشرق الأوسط هُم على خطأ. فالديمقراطية مفهوم تحرري له نفس الأهمية لدى جميع شعوب العالم وينطبق عليها جميعا. والديمقراطية بمزاياها وجاذبيتها لهما سمة عالمية حقّة، ولا تحدّها حدود جغرافية، أو ثقافية أو دينية. وقد شهدنا ذلك ونحن ننظر إلى حالة الشعب العراقي واغتنامه بحماس الفرصة التي أتيحت له لكي يختار حكومته ويشكل مستقبله بعد عقود من العيش في ظل نظام وحشي. وقد شهدنا ذلك أيضا في لبنان هذا العام، حيث جرت انتخابات ديمقراطية خالية من التدخل الخارجي، ترمز إلى عودة الحرية الضائعة والوحدة الوطنية.

وهذه الأمثلة لا تختزل بحال من الأحوال قائمة التطورات الديمقراطية الواعدة في المنطقة، ولا يمكن لأحد أن يقلل من التحديات الماثلة التي تواجه المنطقة. ولكن عناصر النشاط تبدو مبشرة أكثر مما رأينا منذ بعض الوقت.

إن إنشاء دولة فلسطين التي تعيش في سلم، وأمن، ورفاه، إلى جانب إسرائيل يظل الهدف الأسمى لعملية السلام في الشرق الأوسط، وقد دفعنا التقدم الذي أحرز نحو تحقيق ذلك الهدف إلى شاطئ الأمان في عام ٢٠٠٥.

وتشيد أستراليا باستضافة مصر لمؤتمر قمة شباط/فبراير في شرم الشيخ، الذي شجع على إبرام اتفاق بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء شارون من أجل العمل رسميا على إنهاء أكثر من أربع سنوات من إراقة الدماء. وفي حين أن هذا الاتفاق هام في حد ذاته، فقد ساعد أيضا على تمهيد الطريق لانسحاب إسرائيل التاريخي من غزة.

وتقدّر أستراليا ما أبداه رئيس الوزراء شارون من شجاعة والتزام بفك الارتباط بين إسرائيل وغزة بنجاح، وتشيد به على تلك الخطوة. وينبغي أن يجدد فك الارتباط الأمل في خريطة الطريق نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط وينعش قوة الدفع المحركة لها. ونحن نحث الطرفين على ألاّ يضيعا هذه الفرصة لإعطاء مزيد من قوة الدفع لعملية السلام.

وفي حين أنه قد اتُخذت خطوات هامة حقا هذا العام، وفي حين أننا ما زلنا متفائلين إزاء فرص إحلال السلام العادل، فإننا نسلّم بالتحديات الضخمة التي ما زالت قائمة. وسيظل الالتزام من جانب الفلسطينيين بإيقاف الإرهاب والتحريض على إراقة المزيد من الدماء، والالتزام من جانب إسرائيل بمعالجة مشكلة المستوطنات أمرا أساسيا.

ولا مفر من أن نساعد طرفي النزاع على التمسك بالفرصة المتاحة الآن. وستواصل أستراليا دعم التدابير العملية الرامية إلى دفع عملية السلام إلى الأمام. وتعد الموافقة في عام ٢٠٠٥ على تعيين ضابط بقوات الدفاع الأسترالية للعمل في الفريق الدولي العامل للقطاع الأمني الذي يعمل مع إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، مجرد مثال واحد على المشاركة

الملموسة التي قدمناها. وما زلنا نواصل أيضا تقديم الدعم العملي للشعب الفلسطيني من خلال برنامجنا للمعونة.

لقد قطع العراق شوطا طويلا منذ أن تكلمت أستراليا في السنة الماضية. فشهدنا كثيرا من العراقيين الشجعان يتجهون إلى التصويت لانتخاب حكومة جديدة في ٣٠ كانون الثاني/يناير، ومرة أخرى للموافقة على الدستور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نهنئ الشعب العراقي الشجاع ونتمنى له كل الخير وهو يتهيأ للتصويت مرة أخرى لانتخاب حكومة دائمة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وخلال السنة، شهدنا الجميع من جوانب العمليات السياسية العراقية والمجتمع العراقي وهُم يبدأون بالاشتراك في العملية السياسية. وبذلك، أظهر الشعب العراقي بجلاء أنه قد اختار الحرية والديمقراطية بدلا من الطغيان المظلم والإرهاب. وهذا الاختيار الشجاع جدير بكل التأييد من جانبنا، ونحن نشجع المجتمع الدولي على أن يضاعف جهوده دعما للعراق وشعبها في سعيهما لبناء الحرية والرفاهية.

ويقع على عاتق جيران العراق القيام بدور خاص من أجل وقف تدفق الإرهابيين والأسلحة والأموال التي تدعم الإرهابيين إلى العراق. ولن تتوانى أستراليا من جانبها في التزامها تجاه العراق وهو ينتقل إلى إقامة ديمقراطية مستقرة خاضعة لحكم القانون.

وقد عملت أستراليا، بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وستظل تعمل على بناء دعم للجهود الدولية لتسوية المشاكل الكثيرة المعلّقة بشأن أنشطة إيران النووية والحصول على ضمان موثوق به من إيران بأن أنشطتها النووية مخصصة للأغراض السلمية البحتة.

وتمشيا مع الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام كوفي عنان في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، سجلت أستراليا إدانتها القوية لتعليق الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مُطالبا بمحو إسرائيل عن الخريطة. ومثل هذه الأفكار المتطرفة غير مقبولة على الإطلاق ولا تفيد في طمأنة المجتمع الدولي على أن إيران مستعدة لأن تكون مواطنا دوليا مسؤولاً.

وما برحت الحالة في الشرق الأوسط تشكل تحديا ضخما لنا جميعا. وقد آن الأوان لأن يعمل الآن المجتمع الدولي والأمم المتحدة معاً وأن يشجعا تلك التدابير التي تشجع على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط والتي ستساعد على بناء مستقبل أفضل لجميع شعوبه.

**السيد أكلين** (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي في إطار البندين ١٤ و ١٥ من جدول الأعمال المعنونين على التوالي ''الحالة في الشرق الأوسط'' و ''قضية فلسطين''. وأود أن أتناول بالتفصيل عددا من المسائل التي نرى أنها هامة في هذه المرحلة الحرجة.

إن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وجزء من الضفة الغربية يعتبر في الواقع تطورا مشجعا في المنطقة. كما أن الاتفاق الأخير بين الأطراف على معبر رفح الحدودي المؤدي إلى قطاع غزة يُعد أيضا إنجازا مهماً، ومن ثم يعزز التوقعات بأن ثمة بيئة بنّاءة ستسود المنطقة. وقد فتحت الآن آفاق لاستئناف عملية السلام في إطار خريطة الطريق. وفي هذا السياق، نود أن نثني على المبعوث الخاص للجنة الرباعية السيد جيمس ولفنسون، للجهود الدؤوبة التي يبذلها بهدف استحداث خطة جوهرية بنّاءة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا، بأن تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أمر جوهري لتحقيق ما طال انتظاره من السلم، والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم في الشرق الأوسط.

إن للمجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية، دورا حاسما في إعادة عملية السلام المعطلة إلى مسارها. ويجب علينا أن نساعد الجانبين على اغتنام الفرصة الراهنة لإجراء حوار سياسي حقيقي وفقا لخارطة الطريق. وفي تلك العملية، يتعين على كلا الجانبين أن يقفا بحزم ضد استفزازات العناصر المتطرفة التي تحاول تقويض المكاسب التدريجية ولكن البالغة الأهمية التي تحققت حتى الآن. ويجب على الفلسطينيين أن يواصلوا عمليتهم الإصلاحية وأن يولوا اهتماما خاصا لإعادة تأهيل القطاع الأمني. وهنا يجب على إسرائيل أن تساعد على تهيئة مناخ إيجابي وتعزيز جهود الإصلاح هذه.

ويجب أن تتبع مبادرة غزة خطوات مماثلة في الضفة الغربية. فلابد من وضع حد للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. ويجب وقف تشييد الجدار. ويتعين على الطرفين أن يمتنعا عن التحركات الأحادية الطرف التي قد تحكم مسبقاً على اتفاق المركز النهائي. إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام والتفاهمات الثنائية تشكل أعمدة التسوية التفاوضية والعادلة والشاملة والدائمة لصراع الشرق الأوسط. وفي ذلك الإطار، نعتقد أن الوقت قد حان لتحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وداخل حدود معترف بها.

وبهذا المفهوم، مافتئت تركيا تقدم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية في مجالات الصحة والتعليم والتمويل العام وبناء المؤسسات والأمن والسياحة والزراعة وفقا لخطة عمل بادرت بها في عام ٢٠٠٣. كما أننا نساعد على تعزيز الاتصالات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز الحوار بين الطرفين. ومن خلال جهود اتحاد غرف تبادل السلع في تركيا، تم تأسيس عملية ثلاثية بين جمعيات الأعمال الإسرائيلية والفلسطينية والتركية باسم منتدى أنقرة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وتؤيد تركيا أيضا كل الجهود الدولية المبذولة لحل قضية الشرق الأوسط. فنحن على اتصال وثيق بجميع الأطراف ونحاول تحقيق التضافر على أرض الواقع من أجل تشجيع الحوار والتعاون بشكل أكبر. وفي إطار الصورة الأوسع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار دائما الأثر الممكن للمسارات الأخرى على تهيئة بيئة السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط، والمنشودة كثيرا والتي طال انتظارها.

ويجب تنشيط المسارين السوري واللبناني حتى تتسنى تهيئة بيئة مستقرة ومزدهرة لجميع شعوب الشرق الأوسط. وتركيا من جانبها مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للإسهام في استئناف التقدم الملموس في جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط.

**السيد كنوزين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): خلال العام الذي مضى على إجراء آخر مناقشة لنا بشأن موضوع التسوية الفلسطينية الإسرائيلية في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، طرأت تغيرات كبيرة في عملية سلام الشرق الأوسط. فلقد شهدنا العديد من الفترات المثيرة للقلق التي بدا لنا فيها أن التفاهم الهش بين الطرفين قد انهار بشكل ميئوس منه. فانعدام الثقة المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ومواقفهم المشوبة بالحذر بعضهم تجاه بعض؛ والهجمات التي يشنها المتطرفون؛ كل ذلك أثار الشك في إمكانية التوصل إلى تسوية.

ولكننا نرى أنه كانت هناك أحداث أكثر إيجابية. فلقد تميز عام ٢٠٠٥ بحدث تاريخي رئيسي، هو انسحاب إسرائيل من شمال غزة وجزء من الضفة الغربية. وحقيقة أن خطة فض الاشتباك قد أصبحت واقعا أمر يعود الفضل فيه إلى حكومة إسرائيل وناتج عن الموقف المسؤول الذي

انتهجته السلطة الفلسطينية. ولكن تحرير تلك الأرض الفلسطينية، التي احتُلت عام ١٩٦٧، ينبغي أن تتبعه خطوات أخرى، من أجل تسوية نهائية تقوم على أساس خارطة الطريق – تلك الوثيقة المنقطعة النظير والأساسية التي ترسم حدود المصالحة الفلسطينية الإسرائيلية.

ويجب مساعدة حكومة السيد عباس في الجهود التي تبذلها لتحقيق الأمن والنظام في الأراضي الفلسطينية. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للقيادة الفلسطينية أن تواصل بذل الجهود لإصلاح هياكل سلطتها والتصدي الحازم لأي مظهر من مظاهر الإرهاب.

وثمة ضرورة لتحسين الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في الأراضي الفلسطينية. وبناء عليه، نرحب بالاتفاق المتعلق بالحركة وحرية الوصول المبرم بين إسرائيل والفلسطينيين، ونطالب الطرفين بالامتثال الصارم له وتنفيذه. وينبغي للمجتمع الدولي – الممثل في المجموعة الرباعية ومبعوثها الخاص، السيد ولفنسون – أن يواصل تركيز اهتمامه على كل هذه المهام.

وتعتزم روسيا، إلى جانب الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية لميسري الشرق الأوسط، أن تساعد على بناء دولة فلسطينية. وفي الوقت ذاته، أود أن أشدد على أننا نعتبر أية تدابير أحادية الطرف من شأنها أن تحكم مسبقاً على حل مسألة المركز النهائي للأراضي الفلسطينية هي تدابير غير مقبولة. والنشاط الاستيطاني الإسرائيلي بكل مظاهره غير مقبول لنا، شأنه شأن البناء المستمر للجدار الفاصل.

ومن الأهمية البالغة الآن ألا نسمح بضياع الزخم الإيجابي الناجم عن سحب المستوطنات الإسرائيلية من غزة. لذلك ينبغي للميسرين الدوليين وكل الأطراف المهتمة أن يحثوا الإسرائيليين والفلسطينيين على ضمان استمرار التفاعل الناجم عن الانسحاب من غزة في فترة ما بعد الإجلاء أيضا.

ويجب علينا جميعا أن يظل نصب أعيننا الهدف النهائي، وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة البقاء تتعايش مع إسرائيل في سلام وأمن. ولكن، لا يمكننا، أن تفوتنا الإشارة إلى أن تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحدها، دون تسوية شاملة في الشرق الأوسط، لن تمكّن من إزالة التوتر وتحقيق السلام والأمن في المنطقة. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يولي مرة أخرى اهتماما متواصلا للمسارين السوري واللبناني في عملية السلام، حيث أنهما على نفس القدر من التأثير والأهمية.

**السيدة غارسيا – ماتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): ترفض جمهورية فنزويلا البوليفارية التدخل في سلامة أراضي أية دولة أو انتهاكها. وفنزويلا لا ترى أي مبرر لأن تقوم دولة بغزو أو احتلال دولة أخرى.

ولذلك، نؤيد سلسلة قرارات الجمعية العامة التي ما فتئت، عاما تلو الآخر، تدين احتلال إسرائيل للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، وتطالب بانسحاب قوات الاحتلال. وجمهورية فنزويلا ترفض بشدة استمرار احتلال الجولان السوري وتحث حكومة إسرائيل على سحب قواتها. وموقفنا هذا موقف مبدئي يستند إلى دستورنا.

ونحن نؤمن أيضاً بأن صون السلام الدولي يتطلب إقامة العلاقات بين الدول على أساس الاحترام الصارم للسيادة والمبادئ والمعايير العامة للقانون الدولي، وخاصة مبدأ السلامة الإقليمية.

ونرحب أيضاً باستعداد الحكومة السورية، ولا سيما الرئيس بشار الأسد، لاستئناف المفاوضات على أساس عملية مدريد للسلام لعام ١٩٩١. وفي هذا الصدد، نحث حكومة

إسرائيل على استئناف المفاوضات والانسحاب التام من كامل الجولان السوري إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتود حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية أيضاً أن تؤكد دعمها لمشروع القرار المعنون ''القدس'' وأن تضم صوتها إلى مئات الملايين من الأصوات في كل أنحاء العالم التي تحث إسرائيل على إنهاء احتلال الأراضي العربية الذي بدأ منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. وأي إجراء تتخذه إسرائيل في أي أرض عربية محتلة باطل ولاغٍ، بموجب المعايير الدولية. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأن تتخذ إجراءات من شأنها أن تعكس مسار الحالة التي عاني منها الشعب الفلسطيني الباسل طويلاً.

وعليه، فإننا نحث الوفود على التصويت لصالح مشروعي القرارين بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. وأي تصرف يخالف ميثاق الأمم المتحدة، مثل ضم الأراضي، يجب أن يقابل دائماً برفض المجتمع الدولي قاطبة.

**السيد ساردنبرغ** (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الأرجنتين والبرازيل بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال، ''الحالة في الشرق الأوسط''.

شهد العام المنصرم منذ النقاش الأخير في الجمعية العامة حول تلك المسألة، العديد من التطورات الإيجابية في الشرق الأوسط. ومن أبرز تلك التطورات، الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي جرت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وتفاهمات شرم الشيخ بتاريخ ٨ شباط/فبراير؛ وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة وأربع مستوطنات بالضفة الغربية، الذي تم في منتصف أيلول/سبتمبر؛ والاتفاق بشأن العبور والوصول والمبادئ المتفق بشأن معبر رفح المبرم بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي سمح بإعادة فتح ذلك المعبر الاستراتيجي بين قطاع غزة ومصر قبل بضعة أيام.

وترحب الأرجنتين والبرازيل بتلك التطورات الهامة والإيجابية، التي تسمح لنا بقدر من التفاؤل بشأن آفاق المستقبل. مع ذلك، وحسبما شهدنا مراراً وتكراراً في العام الماضي، فإن التقدم نحو السلام والاعتراف المتبادل يتأثر سلباً نتيجة لتداعيات الوضع الهش على الأرض، كما أن قوى الاعتدال لا تنتصر على قوى التطرف والعنف دائماً.

لذلك، نرى من الضروري أن يقترن التقدم بإجراءات ملموسة من شأنها أن تسهم في بناء مزيد من الثقة بين الطرفين، وإقامة قنوات للحوار بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن كل جوانب خريطة الطريق، واستئناف عملية السلام في نهاية المطاف.

ونعتقد أن خريطة الطريق هي أفضل أداة في متناولنا لإحراز تقدم في مفاوضات السلام بقصد إقامة دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة وديمقراطية وتتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وتحقيقاً لذلك الهدف، يجب أن يبدي كل من الطرفين استعداده لتقديم تنازلات والقبول بالتزامات طويلة الأمد تستجيب للاحتياجات والشواغل الأساسية للطرف الآخر.

وفي هذا الصدد، يتعين على السلطة الفلسطينية أن تتخذ إجراءات تستجيب للاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل. ولذلك، عليها أن تستمر في عملية الإصلاح وتعزيز أجهزتها الأمنية وممارسة تفردها باستخدام القوة في الأراضي التي تقع تحت سيطرتها.

وترى الأرجنتين والبرازيل أنه لا بد من كفالة أمن ورفاه المدنيين كافة في الشرق الأوسط. وندين كل أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين على الجانبين، بما في ذلك العمليات الانتحارية، والقتل دون محاكمة، والاستخدام المفرط للقوة.

وعلى الأطراف أن تفهم أن الصراع لن يُحل إلا عن طريق الوسائل السلمية وأن اللجوء إلى العنف لن يسهم في تحقيق أهدافها. وفي التحليل النهائي، فإن الدرس الرئيسي للسنوات الخمس الماضية يتمثل في أن العنف والإرهاب أدّيا إلى تقلص فرص التعايش السلمي بين دولتين عوضاً عن تعزيزها.

وينبغي لإسرائيل أن تستجيب بشكل ملائم للتطلعات الفلسطينية المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة. ولهذا، ينبغي أن تقوم بتجميد كل الأنشطة ذات الصلة بالمستوطنات وتفكيك مواقع الاستيطان غير القانونية وفقاً لخريطة الطريق. وبالمثل، على إسرائيل أن تتوقف عن تشييد الجدار العازل وأن تُعَدِّل مساره بحيث لا تخلق واقعاً على الأرض استباقاً للحدود النهائية.

وينبغي تحسين الأحوال المعيشية في الأراضي الفلسطينية بشكل ملموس، وفي هذا السياق، من الضروري كفالة حرية التنقل للأشخاص ونقل البضائع داخل غزة والضفة الغربية وبينهما، وتسهيل اتصالهما ببقية العالم. وإن لم تتخذ إجراءات ملموسة للاستجابة لتلك الشواغل الفلسطينية، سيكون من الصعب للغاية بالنسبة لرئيس السلطة الفلسطينية أن يقنع شعبه بأن المفاوضات السلمية مع إسرائيل ستؤدي فعلاً إلى إقامة دولة متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بدور هام في هذه العملية، ولا سيما في تهيئة الظروف لحوار مجدٍ ومستدام بين الطرفين. وبعض التجارب الأخيرة، خاصة الانسحاب من غزة وفتح معبر غزة، قد بينت أن المشاركة النشطة لأعضاء المجموعة الرباعية والأطراف الدولية ذات الصلة الأخرى يمكن أن تكون ذات أثر كبير عندما لا تتمكن الأطراف نفسها من التوصل إلى اتفاق. ولكن، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يفرض استئنافاً للمفاوضات؛ وينبغي للإسرائيليين والفلسطينيين أن يتخذوا الخطوات الشجاعة المطلوبة امتثالاً لالتزاماتهم وتعهداتهم المتبادلة.

ويتوقف السلام والاستقرار في الشرق الأوسط على تحقيق تقدم ملموس لا على المسار الإسرائيلي- الفلسطيني فحسب، ولكن بالنسبة للجوانب الأخرى للصراع العربي- الإسرائيلي. لذلك، من الضروري أن تستأنف الأطراف اتصالاتها بهدف إنهاء حالات الاحتلال المستمرة في المنطقة، انتهاكاً للقانون الدولي.

ومرة أخرى، ندعو إلى استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وسورية بشأن مرتفعات الجولان المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

أما فيما يتعلق بالوضع في جنوب لبنان، فنكرر دعوتنا للطرفين بضرورة الاحترام الكامل للخط الأزرق والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من حدة التوتر في المنطقة. إن أحداث ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر كانت بالغة الخطورة، وبينت مرة أخرى أن على الأطراف المعنية كافة أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على موقفنا بشأن مركز القدس. إن الحل النهائي لتلك المسألة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الشواغل المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء الإجراءات الأحادية التي اتخذتها إسرائيل في ضواحي القدس، وخاصة فيما يتصل بالأنشطة الاستيطانية وبناء الجدار العازل. فهذه الإجراءات تزيد من عزلة المدينة عن بقية الأراضي المحتلة، وتؤثر سلباً على حياة الشعب الفلسطيني، وقد تستبق اتفاقاً نهائياً بشأن مركز المدينة.

وختاماً، أود أن أعرب عن امتناننا للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في السعي إلى حل المسائل المختلفة المتصلة

بالسلام في الشرق الأوسط. ونقدر نشر وكالات الأمم المتحدة في الميدان بغية تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. ونرى أيضاً أن على هذه المنظمة وهيئاتها الرئيسية، ولاسيما مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة، أن تقوم بدور هام في النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وستواصل الأرجنتين والبرازيل دعم كل الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التطلعات المشروعة لكل شعوب المنطقة، وترجمة رؤية سلام عادل ودائم وشامل قائم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛ ومرجعيات مدريد؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ وبيان جامعة الدول العربية في مؤتمر قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، إلى حقيقة واقعة.

**السيد جكتة** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضيف اسم بلدي إلى قائمة مقدمي مشروعي القرارين اللذين قدمتهما مصر، A/60/L.32 و A/60/L.33، بشأن الشرق الأوسط.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لقد أحطنا علماً ببيان ممثل الجزائر على النحو الواجب.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.